الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: ....



ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد الدولي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالبتين:

حنان العمراوي

سمية زموري

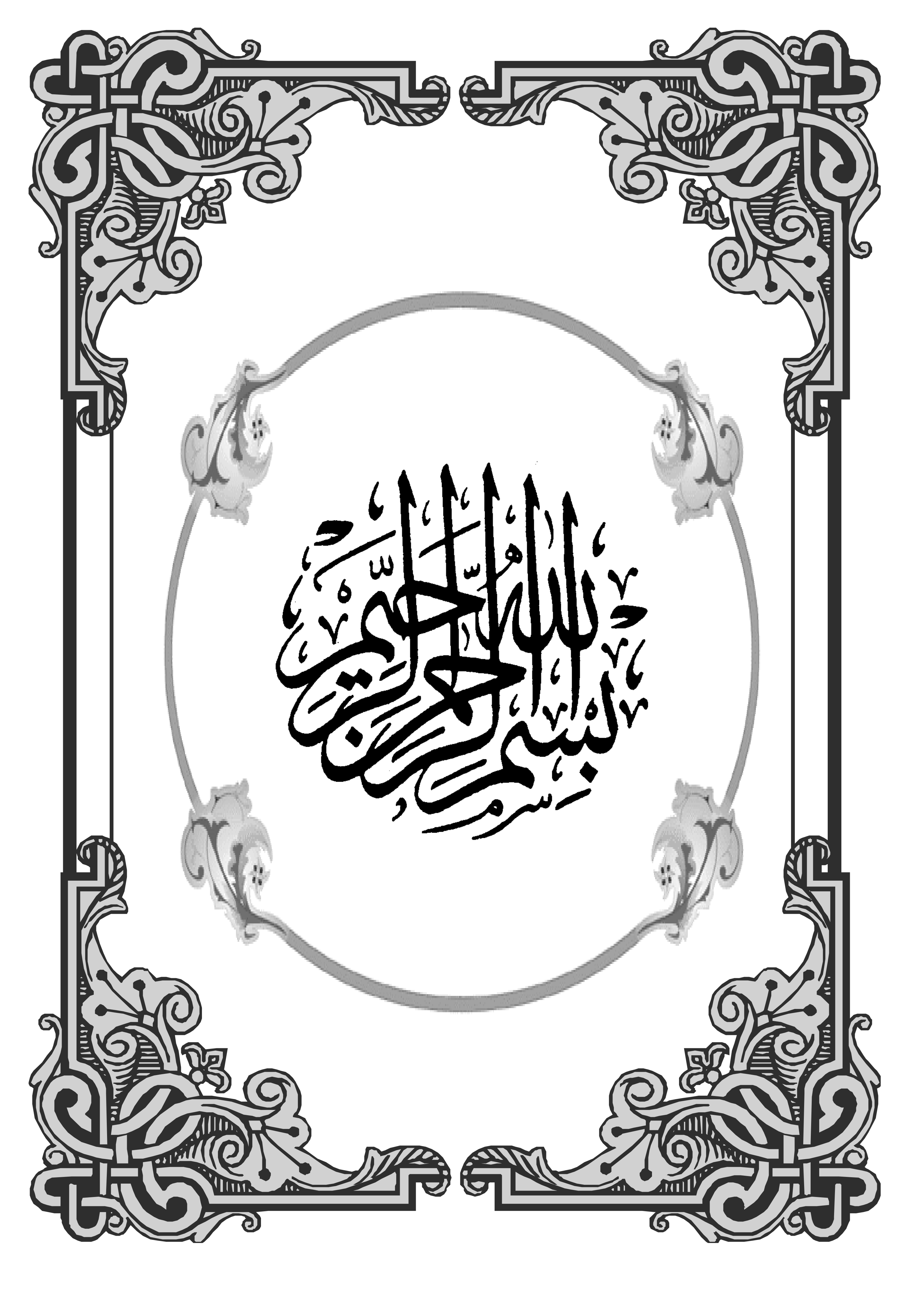
بعنوان:

أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على توازن ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010-2018

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

عايد لمين	الرتبة: أستاذ مساعد	جامعة المسيلة	رئيسا
عبد الرحمان إلياس	الرتبة: أستاذ مساعد	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
غفصي توفيق	الرتبة: أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019-2020.


بسم الله الرحمن الرحيم



شكر وتقدير

نتقدم بأكاليل من أهازيج الشكر والعرفان تنشدها خفقات قلوبنا وتجمعها باقة من التكريم والتقدير للأستاذ المشرف الفاضل:

الأستاذ: بن عبد الرحمان إلياس

والشكر موصول لكل طاقم أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

والى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد ولو بالكلمة الطيبة.



** إهداء **

إلهي لا يطيب اليل ألا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة عليه الصلاة والسلام

إلى الذي علمني الأخلاق والأدب والشرف، وغرس في بذرة الثقة وغمرني بعطفه وحنانه، فمنحني القوة والعزيمة افتخر به معلما

أبي الغالي

إلى من يهتف قلبي باسمها وينبض بحبها فسقت روحي بحنانها حتى ارتويت بعطفها، ريحانة قلبي ونور فؤادي

أمي الغالية

إلى الجميل الاتي ....سندي في الحياة ....مصدر الثقة والصبر ....

زوجي الوفي صلاح الدين

إلى من شاركتني أحلى أوقات الصبى، مرآة نصحي وتقييمي... شعلة النور بجانبي

أختي توأم روحي إيمان

إلى من قاسمتني دفئ وحياة الجامعة ومشاركتي في بحث المذكرة ....

المشاغبة المحبوبة حنان

سمية



بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين....

أهدي عملي هذا إلى الذي قال عز وجل فيهما:

(وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)

لي درب الحياة وتحمل عناء الزمن وقسوته من اجل إلى من أنار سعادتي، إلى من احمل اسمه بكل فخر، أنت ظهري في زمن ليس فيه غالي ولا عزيز سواك ... إلى أثمن ثروة في الوجود ... إلى القلب الكبير والدي العزيز حفظه الله (دادي)

إلى من أرضعتني الحب والحنان ... من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات ... إلى من قدسها الرحمان ووضع تحت قدميها الجنان ... إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة

(ماما)

إلى الذي وجودهم إلى جانبي يعني الأمان، إلى أملى ومصدر قوتي وتفائلي إخوتي خالد، حسين.

إلى كل من ساعدني وناصرني ولو بالكلمة الطيبة من قريب أو بعيد

عذرا .... لمن ضمه صدري ونسيه قلمي

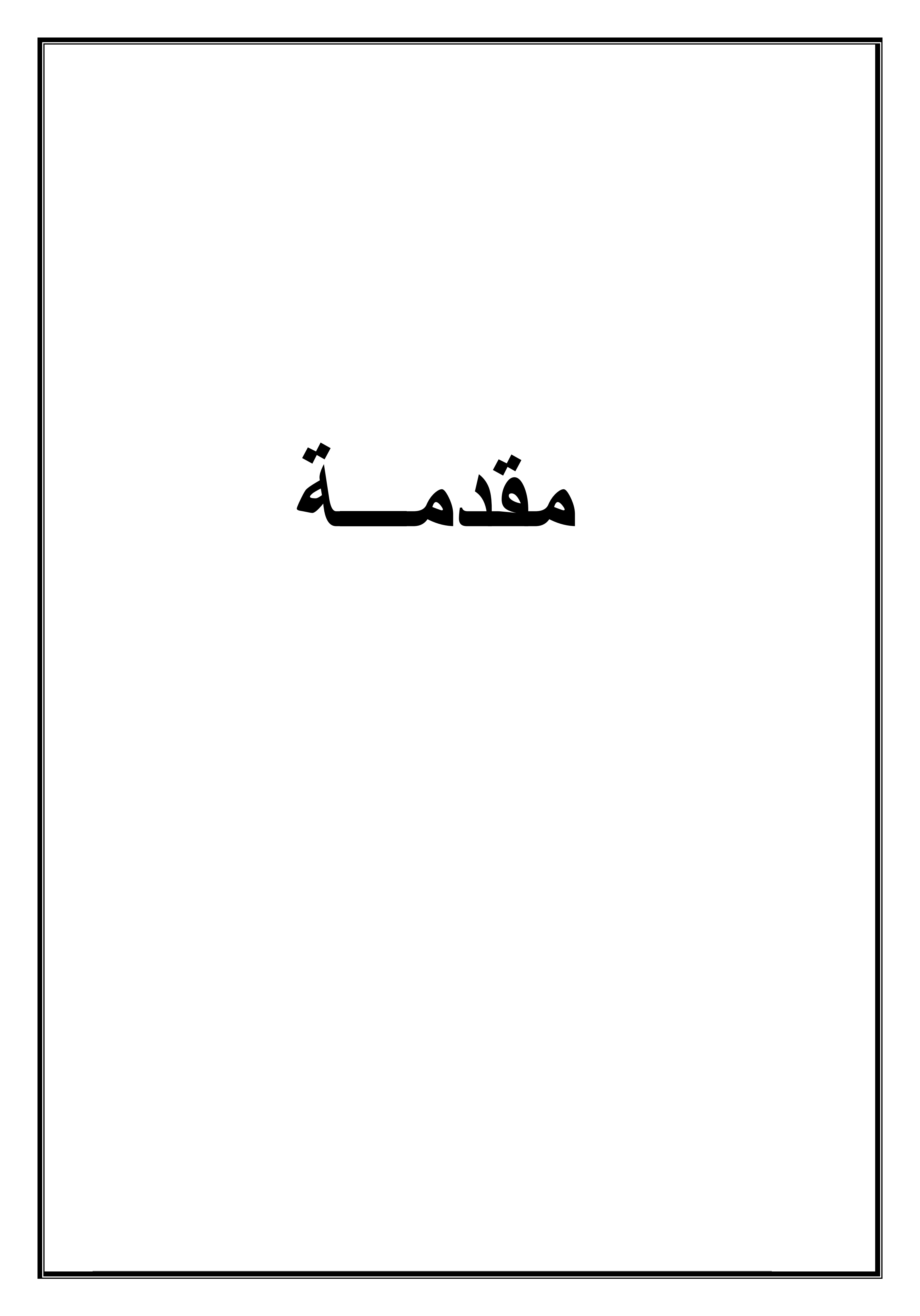
لكل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

حنان

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال



مقدمـــة

واجهت الجزائر على غرار غيرها من دول العالم الثالث عدة مشاكل على الصعيد الاقتصادي، ولعل من أبرزها الأزمة الاقتصادية لعام 1986، والناتجة عن انخفاض أسعار البترول الذي يعتبر المصدر الشبه الوحيد لمصادر العملة الصعبة للجزائر، إضافة إلى تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية

وللتخفيف من وطأة هذه الأزمة بادرت الجزائر إلى اعتماد برامج للإصلاحات الاقتصادية تستند على إستراتيجية جديدة وهذا بإيعاز في الصندوق النقدي الدولي، تشمل على سياسة للتثبيت الاقتصادي وسياسة للتعديل الهيكلي لاقتصادها، والهدف المرجو من هذه الإصلاحات، هو تصحيح الاختلالات التي تعاني منها مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر، وهذا عبر تثبيت مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي، ومن بين هذه الإجراءات المتخذة وفي شقها النقدي عمدت السلطات العمومية إلى إعادة النظر في سياسة سعر الصرف المتبعة، من خلال تطبيق سلسلة من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري، بغية العودة به إلى قيمته الحقيقية، وكذا التخلي التدريجي عن سياسة الرقابة على الصرف التي أثبتت عدم فعاليتها

وبهذا الخصوص تبنت الجزائر شكلا من أشكال التعويم لعملتها الوطنية، من خلال إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وهذا بداية من عام 1996 للوصول في السنوات اللاحقة إلى تعويم كلي لعملتها، والذي يعتبر قرارا في غاية الأهمية وذلك قصد إحداث تغيير في وجهة وسلوك العديد من المتغيرات الاقتصادية نحو الاتجاه المرغوب فيه، تماشيا مع الإصلاحات التي شرع في تجسيدها وتطابقا أيضا مع الأهداف التي تم تحديدها وكل ذلك بغية اللحاق بالركب العالمي.

أولا: إشكالية الدراسة:

ما أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على توازن ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010-2018؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة، نصوغ الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو سعر الصرف وما هي محدداته؟
- ما هو ميزان المدفوعات وما هي أسسه النظرية؟
- هل سياسة التنويع الاقتصادي تسمح ببناء اقتصاد وطني أكثر نجاعة وتمكن بالتالي من تحقيق اكتفاء ذاتي في مختلف المنتوجات والانتقال إلى مرحلة التصدير المتنوع؟

ثانيا: الفرضيات:

- عدم إقدام السلطات النقدية على تطبيق نظام التعويم لعملتها الوطنية مرده إلى كون الاحتياطي الاستراتيجي من العملة الأجنبية لا يشجع على ذلك.
- اللجوء إلى اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي إنتاجا واستهلاكا و تصديرا وذلك للحد من التبعية المفرطة لعائدات القطاع النفطي الذي يعرض الاقتصاد الجزائري وبشكل مستمر لصدمات خارجية عنيفة.

ثالثا: مبررات اختيار الدراسة:

توجد مجموعة من المبررات والدوافع لاختيارات الموضوع نذكر منه:

- الرغبة في دراسة البحث في هذا الموضوع.
- يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الحيوية والمهمة خاصة في الحالة التي تعيشها الجزائر.
- محاولة إثراء المكتبة الجامعية ببحث في هذا الموضوع الهام، وفتح المجال أمام البحوث المستقبلية للتعمق في هذا الميدان.

رابعا: أهمية الدراسة:

- تتجلى أهمية الدراسة انطلاقا من المكانة التي تحتلها القضايا النقدية الدولية في الاقتصاديات المعاصرة في ظل التحول الكبير نحو أنظمة الصرف المرنة، والآثار التي تخلقها التغيرات التي تشهدها أسعار الصرف على الاقتصاد.
- معرفة ما إذا كان لتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري أثر على توازن ميزان المدفوعات.
- معرفة أثر تحرير الدينار الجزائري على مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

خامسا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تحليل وتقييم الجهود المبذولة.
- إظهار مراحل تطور النظام النقدي العالمي وكيفية التخلي عن قاعدة الذهب.
- تحديد المفاهيم الخاصة بسعر الصرف وميزان المدفوعات.
- الوصف الدقيق لموضوع الدراسة من مختلف جوانبه.

سادسا: المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة ومحاولة الإجابة على الإشكالية وبغية اختيار الفرضيات، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي بالاستعانة على الدراسات والوثائق والإحصائيات المختلفة، بهدف الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع إضافة إلى إسقاطها على الجزائر للوصول إلى تقييم مدى قابلية تحويل الدينار وتأثيره على توازن ميزان المدفوعات.

سابعا: موقع البحث من الدراسات السابقة:

- دراسة بن حمود فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية في الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر، دون سنة النشر.

عالجت هذه الدراسة إشكالية أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

عالجت الباحثة الإشكالية من خلال بابين، تناول الباب الأول إشكالية الصرف بين الأنظمة النقدية والتنمية وتطرقت الباحثة فيه إلى: سعر الصرف بين النقد والتنمية، نظريات النقد بين النمو والتنمية ومخاطر الصرف بين التغطية والتخفيض، أما الباب الثاني فتناول سعر الصرف وأثره على

التنمية الاقتصادية وذلك من خلال التطرق إلى سعر الصرف وعلاقته بالتوازنات النقدية وإسقاط ذلك على حالة الجزائر.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تتعامل الدول العربية والمصدرة للنفط في أسواق عالمية لا تملك القدرة على تحديد أسعار صادراتها ولا وارداتها مما يعرضها لمخاطر التقلبات الاقتصادية والمالية لتجد نفسها أمام معادلة غير متكافئة إذ تبيع صادراتها بأسعار منخفضة وتستقبل وارداتها بأسعار مرتفعة.
- تسبب تغيرات أسعار الصرف عدة أثار على التنمية الاقتصادية وذلك من خلال اختلال عدد من المؤشرات الكلية واختلال ميزان المدفوعات والموازنة العامة.
- يشكل الاعتماد على الصادرات من المحروقات والتبعية الغذائية مصدران لضعف الاقتصاد الجزائري وخاصة في ضل تقلبات أسعار الصرف.
- لا توجد أي علاقة بين نمو الصادرات خارج المحروقات ونمو الناتج المحلي الإجمالي وكذا معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا بسبب ضآلة حصيلة الصادرات غير النفطية في الجزائر.
- حتى بعد إتباع سياسة تنمية الصادرات لم يتحقق تنويع ولا زيادة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب النسب المرجوة.

Messer Moncef ; la convertibilité totale du dinar algérien est– elle possible et souhaitable ? Revue des sciences économiques de gestion et de commerce. N°27 vol 2–2013

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إشكالية التحويل الكلي للدينار الجزائري في إطار تحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، حيث لاحظ الباحث ان هذه الإشكالية ليست في سجلات الإصلاحات المالية والنقدية للحكومة الجزائرية رغم ما يفرضه واقع مختلف الأعوان الاقتصاديين، وتوصل الباحث إلى انه لا إعادة التقييم ولا التحويل الكلي يمكنه معالجة التسعير في سوق الصرف لان الإشكالية التي يجب معالجتها هي كيفية تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد قائم على خلق الثروات وتنويع الصادرات.

- **مراكش حياة، إشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري ودورها في الحد من اللجوء إلى سوق الموازية،دراسة حالة تركيا وبعض الدول العربية**

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

يهدف هذا البحث إلى دراسة اثر قابلية تحويل الدينار الجزائري في الحد من اللجوء إلى السوق الموازي ومن ثم القضاء عليها، حيث تم الاعتماد على منهج الوصف والتحليل في سبيل التشخيص السليم والوصف الدقيق لموضوع الدراسة من مختلف جوانبه بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة فيما يتعلق بدراسة حالة تركيا وتونس والمغرب، واستعراض مدى قدرة هاته الدول على مواجهة إشكالية

تحويل عملاتها في ظل التقلبات التي مرت بها تحت ضغط الأزمات التي شهدتها اقتصاداتها في الفترة الممتدة من الستينات إلى يومنا هذا ومن ثم إمكانية استفادة الجزائر من النتائج الإيجابية التي توصلت إليها.

ثامنا: حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

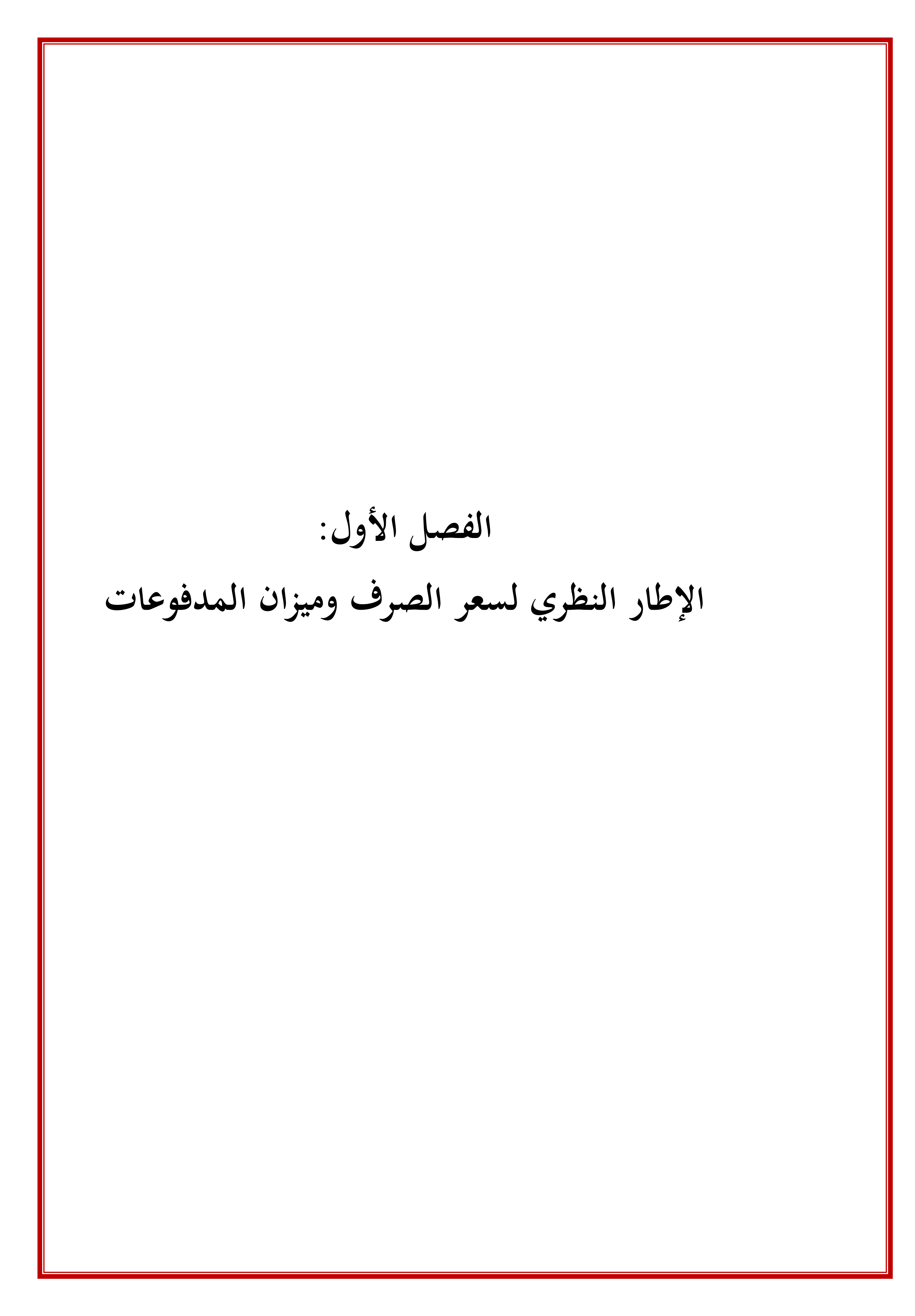
- الإطار المكاني: الجزائر
- الإطار الزماني: تتمثل في الفترة (2010 -2018)

تاسعا: صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع و عدم وجود معلومات ثابتة حول الحالة الراهنة
- تضارب في المعطيات والإحصائيات التي تخص الاقتصاد الجزائري بين الجهات الرسمية.

عاشرا: هيكل البحث

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين على النحو التالي: تناول الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف وميزان المدفوعات من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناول الأول : الخلفية التاريخية لتطور النظام النقدي العالمي والمبحث الثاني عموميات حول سعر الصرف والمبحث الثالث الأسس النظرية لميزان المدفوعات، بينما تناول الفصل الثاني الدينار الجزائري وحتمية التنويع الاقتصادي من خلال ثلاث مباحث حيث سيتم التطرق فيها إلى النظام التطور التاريخي للدينار وقابلية تحويله، ثم التنويع الاقتصادي وبعض التجارب الدولية (تجربة جنوب إفريقيا، تجربة ماليزيا) ووفي الأخير واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.



الفصل الأول:

الإطار النظري لسعر الصرف وميزان المدفوعات

تمهيد:

إن معظم المعاملات الاقتصادية الدولية تتم وفق عمليات التصدير والاستيراد لمختلف السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وبذلك فإن أي دولة وبحكم علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي تحتاج إلى النقد الأجنبي لتسوية التزاماتها الدولية المختلفة، فهي إذا بحاجة إلى ديناميكية معينة لتسهيل عمليات التبادل وذلك لاختلاف العملات فيما بين الدول، وهنا يبرز مفهوم الصرف الأجنبي كأداة لتبسيط هذه العمليات وذلك من خلال تحويل العملة المحلية إلى العملات الأجنبية المتفق عليها في عمليات التبادل.

فمن الطبيعي إذا أن يكون لسعر الصرف أهمية بالغة لما له من تأثير مباشر على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، ويتضح هذا التأثير جليا على رصيد ميزان المدفوعات والذي يعد بدوره مؤشرا هاما يبرز علاقة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الخارجي كونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي فضلا عن أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دوليا.

بناءا على هذا كله فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث لإدراك مختلف المفاهيم فيما يخص سعر الصرف وميزان المدفوعات.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لتطور النظام النقدي العالمي:

تعتبر أغلب المفاهيم المتعلقة بأنظمة الصرف السائدة وليدة التقلبات العميقة التي طرأت على النظام النقدي الدولي، وهو ما يعني اختلاف ظروف أنظمة الصرف على المستوى العالمي من حقبة لأخرى، لذلك فالنظام النقدي يعتبر كآلية اتصال تربط جميع الاقتصاديات ببعضها البعض ودوره الأساسي يتمثل في إرساء الاستقرار في سوق الصرف الأجنبي والقضاء على المشاكل المتعلقة بالمدفوعات الدولية في حالة الصدمات والاضطرابات الخارجية.

المطلب الأول: مرحلة نظام الذهب خلال الفترة 1870-1914

بدأت قاعدة الذهب بالانتشار عالميا منذ الثلث الأول من القرن التاسع عشر، حيث تميزت هذه الفترة بالهيمنة الاقتصادية لبريطانيا العظمى وسيطرتها على المبادلات التجارية الدولية وعلى تدفقات رؤوس الأموال، فقامت بربط "الجنيه الإسترليني pound sterling" بالذهب لجعله قابلا للتحويل وتسوية المعاملات الدولية سنة 1821، وبحلول سنة 1870 لحقت بها العديد من الدول كألمانيا، فرنسا والولايات المتحدة، ليشمل كل دول العالم مع مطلع القرن العشرين باستثناء الصين والمكسيك اللتين استخدمتا الفضة. كما أن سيطرة الذهب على النظام النقدي تعني سيطرة النظام الإنجليزي حيث أصبح الجنيه الإسترليني مصدر الثقة لأنه يرتكز على الذهب وأصبحت إنجلترا في تلك الفترة تستند على نقودها الدولي المرتبط نظريا بالذهب أكثر من اعتمادها على قدرات الجهاز الإنتاجي، وأصبحت بذلك تملك مركز سيادي في المدفوعات الدولية وفي أسواق الذهب والفضة. وأصبح الذهب بموجب هذا النظام مقياسا مشتركا للقيم الاقتصادية يتمتع بقوة إبراء مطلقة، أي القوة الشرائية لوحدة النقود أصبحت مساوية للقوة الشرائية لوزن معين من الذهب[1]، وتميزت هذه المرحلة بالخصائص الآتية[2]:

- لكل عملة من الناحية القانونية وزن من الذهب، تتميز بحرية التدفق وحرية سك الذهب.
- الودائع البنكية قابلة للتحويل إلى أوراق نقدية، وهذه الأخيرة قابلة للتحويل إلى ذهب.
- نسبة المبادلة بين عملتين تحدد التكافؤ بينهما، ومنه بإمكان الدولة تحويل عملتها الورقية إلى ما يقابلها من الذهب عند الطلب، مع ضمان الانتقال الحر للذهب دوليا باعتباره الآلية المقبولة لتسوية

---

[1]- سوزي عدلي ناشر، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية دون سنة النشر)، ص ص. 62-63.

[2] Henri bourguinat – Dupuy michel and Che teilet Jérôme ., internationale finance: ,documents cours exercice: (paris douze, 2007), p, 310.

المدفوعات الدولية. على الرغم من نجاح هذه القاعدة لفترة من الزمن إلا أنها لم تسلم من العيوب، والتي يمكن إبرازها في النقاط التالية[1]:

- خلق التبعية السياسية، النقدية والاقتصادية لمراكز القوة في العالم كإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك ما ساهم في تجميع وتعبئة الفائض لدى الاقتصاديات المتبوعة وتراكم المديونية لدى الاقتصاديات التابعة.
- المحددات النقدية التي واجهتها الدول آنذاك والمتمثلة في محدودية موجوداتها من الذهب.
- تصدير التضخم من إنجلترا والولايات المتحدة إلى باقي دول العالم، لان غطاء الإصدار النقدي لهما يغطي النقود المصدرة داخل حدودها الوطنية والحوالات الذهبية للدول الأخرى المرتبطة بها، مما أدى إلى زيادة في حجم الأوراق النقدية الإنجليزية والأمريكية ومنه زيادة حجم النقود دون وجود زيادة في حجم الإنتاج، مما أدى في النهاية إلى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم.

ثانيا: مرحلة انهاء قابلية التحويل للذهب خلال الفترة 1914-1944

في ظل الحرب العالمية الأولى علقت الدول الكبرى تعهدها بتحويل عملاتها الورقية الى ذهب ، وذلك ما أدى الى اضعاف مصداقية هذه الدول وخاصة انها لجأت الى فرض قيود على تحويل عملاتها المحلية الى عملات أخرى ، وبعد انتهاء الحرب سنة 1918، مما أدى الى حدوث تضخم جامح، فنظرا لنقص السيولة في تلك الفترة حاولت البنوك الامريكية مطالبة البنوك الاوربية المدينة لها خاصة منها البنوك الألمانية بسداد القروض قصيرة الاجل التي سبق وان حصلت عليها، بالمقابل كانت تعاني هذه البنوك من نقص في السيولة نظرا للسياسة النقدية المتبعة آنذاك، والتي لا تفرق بين الائتمان قصير الاجل والائتمان طويل الاجل، مما ترتب عنها عجز وعدم قدرتها على سداد ديونها واشهار افلاس العديد منها، وكذلك البنوك الاوربية المرتبطة بها، ولمواجهة هذه الازمة منعت إنجلترا تحويل الجنيه الإسترليني الى ذهب، واصبح الجنيه عملة ورقية عادية خاضعة لتفاعل قوى العرض والطلب، وتدخلت السلطات من خلال القيام بتخفيض قيمته وإصدار النقود بشكل يفوق قدراتها النقدية مما نتج عنه تضخم جامح، واجبرها ذلك على العودة الى نظام الذهب في نفس العام في محاولة منها لكبح جماح التضخم ومعالجة العديد من المشاكل الاقتصادية التي تربت عليها واتباع إجراءات الحماية، الا ان ذلك نتج عنه سوء تخصيص للموارد الاقتصادية ومنه تخفيض الإنتاجية وتعميق الركود العالمي. في سنة 1931 أعلنت بريطانيا عن إيقاف قابلية تحويل الجنيه الإسترليني الى ذهب بشكل نهائي،

[1]– ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والواقع (عمان معهد الدراسات المصرفية، 2004)، ص. 23.

وبانتهاء سنة 1934 كان الدولار الأمريكي هو العملة الرئيسية الوحيدة القابلة للتحويل الى ذهب، وقد ساهم خروج العالم من ازمة الكساد العظيم 1929-1933 في ظهور حقيقة عدم التعادل بين الدولار والجنيه وبين الوزن المقرر من الذهب، وبالتالي اصبح من الصعب وضع نظام نقد عالمي جديد ينقذ العالم من الفوضى التي سادت ما بين الحربين إلا في سنة 1944، حيث تم عقد اجتماع حضره ممثلو الولايات المتحدة، بريطانيا وحلفاؤهم من الدول الكبرى سنة 1944 في فندق "ماونت واشنطن "mount washington" في مقاطعة " بريتون وودز "bretton woods" في ولاية نيوهامبشير new hampshire الامريكية لوضع نظام نقدي عالمي جديد.

المطلب الثاني: نظام بريتون وودز ومرحلة الفوضى العالمية خلال الفترة 1945-1973

بعد انقضاء الحرب العالمية الثانية تم خلق نظام نقدي عالمي جديد يهدف إلى التخلص من عدم الاستقرار الذي ساد خلال فترة ما بين الحربين، حيث اعتمد على تثبيت سعر الصرف واستعمال الدولار كعملة ارتكازية، وفي بداية السبعينات تلاشى هذا النظام مما ادخل العالم في نفق مظلم ومرحلة فوضى حقيقية[1].

أولا: قاعدة الدولار والنظام الناتج عن اتفاقية بريتون وودز خلال فترة 1945-1971

بعد توقف العمل بقاعدة الذهب ثم فرض قيود جمركية على المبادلات التجارية الدولية مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي بشكل واضح، وكان التحدي أمام خبراء المالية الدولية آنذاك هو استحداث نظام نقدي دولي يتيح للبلدان تصحيح اختلالاتها الخارجية دون اللجوء إلى التخفيضات التنافسية للعملة والسياسات التجارية التقييدية التي كانت تستخدم في فترة ما بين الحربين العالميتين، مما استدعى ممثلو الدول الرأسمالية للالتقاء في الولايات المتحدة الأمريكية في 22 جويلية 1944، من اجل عقد مؤثر بريتون وودز الذي حصرته 44 دولة، والذي ولد على اثره نظام جديد يلعب فيه الدولار الدور المركزي، وتسعى من خلاله الدول إلى:

- استعادة حرية التجارة الدولية
- تسهيل سياسة التوسع النقدي الداخلي والخارجي.
- ضمان استقرار العملات وموازين المدفوعات وتعزيز النمو لاقتصادي كما عرفت المناقشات التحضيرية في بريتون وودز تعارض واضح بين خطط كل من الاقتصاديين جون مينارد كينز ممثل

---

[1]- ماهر كنج شكري، مروان عوض، مرجع سبق ذكره. ص24.

بريطانيا العظمى في 7 أفريل 1943 ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن إبراز القواعد الأساسية التي ارتكزت عليها اتفاقية بريتون وودز في النقاط الآتية[1]:

– إنشاء "صندوق النقد الدولي *** the internationlmonetory fund

– إنشاء البنك الدولي **** the werld Bank

– الاتفاق على وضع نظام سعر صرف ثابت ولكن قابل للتعديل، وضرورة قيام كل دولة بتحديد القيمة الخارجية لعملتها من خلال ربطها بالدولار وقابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى الذهب.

– التقلبات في العملة مسموح بها في المجال المعلن عنه من قبل صندوق النقد الدولي ويقتصر في حدود (−1،+1)%، حيث يجب على البنوك المركزية ان تستخدم أدوات السياسة النقدية من معدلات الفائدة والتدخلات في سوق الصرف الأجنبي، ومع 1959 اصبح الحد المسموح به (−2،+2)% وعليه كان لزاما على الدول التدخل لبيع وشراء عملاتها في الأسواق الحرة للحفاظ على ثبات سعر الصرف، لذلك احتفظت الولايات المتحدة بالذهب والدول الأخرى بالدولار، مما سمح للدول بإعادة النظر في سعر التعادل لعملتها في كل سنة مع إمكانية التخفيض بما لا يزيد عن 10% من سعر صرفها اذ ما دعت الحاجة لذلك. يمكن القول ان كينز كان محقا عندما اعتبر ان وجود الدولار كعملة ارتكاز للنظام يعتبر نقطة ضعف، فمساوئ هذا النظام ظهرت في بداية الستينات، حيث قام أستاذ

[1] سلمى مميش، اختيار نظام الصرف الملائم للجزائر في ظل الصدمات النفطية–دراسة قياسية:1986–2015، مذكرة شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 2015–2016، ص20.

*خطة جون مينارد كينز: دعا كينز إلى خلق مؤسسة فوق وطنية للتسويات الدولية هدفها: _ خلق السيولة الدولية _ التدخل عند الضرورة والقضاء على المنافسة بين العملات الوطنية، كما اعتبر كينز ان وجود الدولار كعملة ارتكاز للنظام الجديد نقطة ضعف، ودعا إنشاء عملة جديدة تصدرها المنظمة الدولية تسمى "البنكورالا ان اقتراحه لقي بالرفض.

* خطة هارلي دكست وايت: دعا إلى تنفيذ ما يسمى بمؤسسات بريتون وودز تهدف هذه المؤسسات إلى منع بعض المشاكل الاقتصادية التي جدثت بعد الحرب العالمية الثانية كما دعا إلى محاربة القيود الخارجية التي تحد من حركة رؤوس الأموال والتجارة الخارجية وقد كان هدف المشروع خدمة مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى.

*** صندوق النقد الدول: هي مؤسسة دولية ووكالة متخصصة من منظومة بريتون وودز تابعة للأمم المتحدة ، يكون أعضاؤها من 188 بلد من جميع أنحاء العالم وتهدف هذه المؤسسة إلى ضمان استقرار النظام النقدي الدولي، استقرار نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية ، مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وعلى المستوى العالمي، تقديم المشورة بشأن السياسات لأعضاء الصندوق استنادا إلى الخبرة التي تم اكتسابها منذ تأسيس الصندوق، إضافة إلى إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت، إنما أيضا لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الزامية إلى حل مشكلاتها الأساسية وقد تم تحديث صلاحيات الصندوق في عام 2012 لتشمل كل سياسات الاقتصاد الكلي و القطاع المالي المؤثرة على الاستقرار العالمي.

**** البنك الدولي: يعتبر أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تهتم بالتنمية، وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في أعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ويعد الإعمار في أعقاب النزاعات موضع تركيز عام لنشاط البنك نظرا إلى الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية واحتياجات إعادة التأهيل اللاحقة للنزاعات والتي تؤثر على الاقتصاديات النامية ولكن البنك حاليا زاد من تركيزه على تخفيف حدة الفقر كهدف موسع لجميع أعماله.

الاقتصاد في جامعة أمريكية "روبرت تريفن"robert triffin "بوضع معضلته المسماة "لغزتريفين" triffin paradax "التي تنبأت بانهيار النظام، تتخلص هذه المعضلة في انه يجب على احتياطات العالم ان تنمو بشكل منسجم مع التجارة الدولية التي كانت تنمو بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي، وعليه يجب على الدولة مصدرة عملة الاحتياطي العالمية (الولايات المتحدة) ان تحقق عجزا دائما في ميزان مدفوعاتها لتمكين بقية الدول من بناء احتياطاتها، لكن تزايد عجزها كان يصاحبه تزايد الشكوك في قدرة الولايات المتحدة على تحويل مطلوباتها الخارجية إلى ذهب بالسعر المتفق عليه[1].

ثانيا: اتفاقية سميث ونيان the smithsonian وانهيار نظام بريتون وودز خلال الفترة 1971-1973

إن القرار الذي اتخذه الرئيس الأمريكي السابق "ريتشاد نيكسون richard Nixon" في 15 أوت 1971 المتعلق بوقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، أدى إلى حدوث فوضى وصراعات كبيرة بين مختلف المراكز المالية الأكثر قوة في العالم، في حين تعود الأسباب الرئيسية لانهيار نظام بريتون إلى النمو المفرط للكتلة النقدية بسبب الانتخابات الأمريكية وأزمة الذهب سنة 1968، إضافة إلى عجز ميزان المدفوعات الأمريكي سنة 1972 الذي تسبب في موجة الهروب من الدولار، مقابل ذلك قام نيكسون بالإعلان عن جملة من القرارات الدراماتيكية التي تهدف إلى إعادة الاستقرار للاقتصاد الأمريكي من خلال الإعلان عن فرض ضريبة على الواردات 10%، تجميد الأسعار والأجور وزيادة القيمة الاسمية للذهب من 38 دولار إلى 42.222 دولار للأوقية، وفرض امتيازات تجارية مع البلدان الشركاء خاصة اليابان، وهذا ما سمي بـ"انقلاب نيكسون Nixon coup" اثر هذه التطورات عقد مؤتمر سميث ونيان في 18 ديسمبر 1971 بواشنطن، والذي كان يهدف إلى إعادة تقييم أسعار الصرف وتخفيض قيمة الدولار، حيث انتقلت قيمة الأوقية من الذهب من 35 دولار إلى 38 دولار، مما تطلب إعادة تقييم العديد من العملات الأجنبية مقابل الدولار، كما هو الحال في الين الياباني(+16.88%) المارك الألماني (+13.57%) والفرنك البلجيكي (+11.57%)[2].

في الحقيقة لم تكن الاتفاقية واقعية فسرعان ما بدأ الصراع من جديد لأن بعض العملات في سوق الصرف مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية، فالجنيه الإسترليني مثلا لم يستطع الالتزام بالهامش الجديد وبالتالي اضطرت بريطانيا إلى تعويم عملتها، ومن هنا بدأت الدول تنتهج نظام التعويم وتكف عن التدخل في سوق الصرف الأجنبي إضافة إلى فتح سوق جديد للعملة، حيث بادرت فيه البنوك

---

[1] : ماهر كنج شكري: مروان عوض، مرجع سبق ذكره، ص 25

[2] بسام الحجار ، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف (لبنان: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص 31.

المركزية الأوروبية بشراء 3.6 مليار دولار فعمدت الولايات المتحدة على إغلاقه، وتم فتحه بعد فترة حين أصبحت أسعار صرف العملات الأوروبية تتقلب بشكل جماعي بالنسبة للدولار بسعر صرف عائم، وإبقاء سعر الصرف بين عملائها ثابتا وهذا ما عرف بنظام الثعبان الأوروبي. وبعد ان كانت أسعار التعادل النظرية للعملات تتحدد في شكل وزن معين من الذهب أصبحت تتحدد في شكل وحدات من حقوق السحب الخاصة وذلك بعد انتهاء الدور النقدي للذهب، حيث تحدد الوحدة من حقوق السحب الخاصة على أساس سلة تحتوي على 16 عملة رئيسية ابتداء من جوان 1974، وهذا يعني ان قيم مختلف العملات أصبحت مرتبطة في ظل التعويم ببعضها البعض وليس بأي شيء ثابت القيمة.

المطلب الثالث: محاولات إصلاح النظام النقدي الدولي وتجربة الاتحاد النقدي الأوربي:

بعد دخول العالم في نفق الفوضى العارمة وسيادة مبدأ النظام النقدي الدولي وظهور التعويم غير النظيف، أصبح من الضروري إيجاد صيغ جديدة لمحاولة إعادة إرساء الاستقرار النقدي، وذلك من خلال عقد مجموعة من المؤتمرات وخوض تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي هدفها الأساسي إيجاد نظام صرف ملائم في ظل التقلبات الاقتصادية.

أولا: محاولات إصلاح النظام النقدي الدولي

في إطار محاولة بناء نظام نقدي دولي جديد تم تبني مجموعة من الإصلاحات تمثلت فيما يلي:

مؤتمر جمايكا:

عقد في جانفي 1976 بمدينة "جمايكا " يعد المصادقة عليه من قبل 85% من الحجم الإجمالي لحصص الصندوق، وقد اقترحت فيه تعديلات جذرية لقيت ردود أفعال متباينة بين مؤيد ومعارض، يمكن ابراز أهم بنود اتفاقية جمايكا في الجدول التالي:

جدول 1-1: بنود اتفاقية جمايكا:

بنود الاتفاقية	شرح بنود الاتفاقية
حرية اختيار نظام الصرف	أعطت الاتفاقية للدول الأعضاء في الصندوق حرية الاختيار بين نظام الصرف الثابت أو العائم، أو الدمج بينهما، أما بالنسبة للتعويم الحر فكان من غير المرجع اختياره من قبل الأعضاء، كما اعتبر الصندوق "نظام مستقر قابل للتعديل" هو أفضل خيار.
حرية الربط بالعملات الأجنبية	تم ربط 23 عملة بالدولار الأمريكي، 14 عملة بالفرنك الفرنسي، 28 عملة ارتبطت بسلة العملات، 8 عملات ارتبطت بترتيبات تعاونية للنقد، 6 عملات كانت تعدل وفقا لمجموعة من المؤشرات و46 عملة تحتفظ بترتيبات أخرى للصرف تنطوي على قدر أكبر من المرونة.
إلغاء السعر الرسمي للذهب	أي إزالة الصفة النقدية عن الذهب، وبالتالي أصبح الذهب سلعة كباقي السلع يتحدد سعره وفق تفاعل العرض والطلب عليه ووفق أي وظيفة له في ترتيبات الصرف، مع تخلص صندوق النقد الدولي من مقدار الذهب الذي بحوزته.
حيادية النقود الدولية عن حقوق السحب الخاصة.	الإعلان عن حيادية النقود الدولية عن حقوق السحب الخاصة لتلعب دور أصول احتياطية دولية، بالإضافة إلى السعي لإنشاء نظام صرف دائم، كما فرضت هذه الاتفاقية الرقابة الحازمة على سياسة سعر الصرف لدول الأعضاء في الصندوق.
تفعيل دور صندوق النقد الدولي من خلال طريقتين.	من خلال العمل على زيادة موارد الصندوق وجعل إمكانية الحصول على القروض ميسرة أكثر بالنسبة لدول الأعضاء وإعطاء الصندوق عناصر فوق وطنية، حيث تناط بمجلس المحافظين مهمة الإشراف على النظام الدولي، تطويره ومراقبة تطور موازين الدفوعات.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات الواردة في:

George n halm." Jamaica and the par. volne system." University press at Princeton. Ne w jersey. Series n °120(march 1977). Pp.4-5

يمثل الجدول 1-1 المحاور الأساسية التي ارتكزت عليها اتفاقية جمايكا والتي تعتبر كخطة ملموسة في مجال الإصلاح النقدي قدمتها البلدان الصناعية، حيث شكلت العملة الاحتياطية المسألة الرئيسية في النقاش، كما تم التركيز على حرية اختيار نظام الصرف وحرية الربط بالعملات الأجنبية.

2- تجربة التنسيق الدولي في النظام النقدي العالمي

إن السعي لتحقيق التنسيق الدولي للسياسة الاقتصادية واستقرار سعر الصرف وتحرير انتقال رأس المال الدولي، جعل الدول الصناعية تتحرك لعقد مجموعة من القيم السنوية منذ عام 1985 عززتها الاتفاقيات المبرمة ويمكن تلخيص أهمها في الجدول التالي:

جدول 1-2: أهم الإصلاحات في النظام النقدي الدولي

التاريخ	الاتفاقية	أهم النتائج المتوصل إليها.
سبتمبر 1985	اتفاقية بلازا	جمعت بين الحكومات كل من فرنسا، المانيا الغربية، اليابان الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، هدفها خفض قيمة الدولار الأمريكي أمام البن الياباني والمارك الألماني من خلال التدخل في أسواق صرف العملات، وقد وقعت حكومات الدول الخمس على الاتفاق في 22 سبتمبر 1985في فندق "بلازا " في مدينة نيويورك على تخفيض الدولار والتعاون بشكل وثيق.
ماي 1986	اتفاقية طوكيو	تم وضع قائمة المؤشرات المستخدمة لتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول وتمثلت في معدلات نمو الناتج الإجمالي، معدلات التضخم، أسعار الفائدة، معدلات البطالة، نسب العجز المالي، موازين الحسابات الجارية، معدلات النمو النقدي وأسعار الصرف.
22 فيفري 1987	اتفاقية اللوفر	تهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق الاستقرار في أسواق العملات الدولية ووقف التدهور المستمر في الدولار الأمريكي، وقد وقع الاتفاقية كل من فرنسا، المانيا الغربية، اليابان، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية
1955	إجماع واشنطن	قيام مجموعة السبعة بتكريس جهودها لتخفيض العجز التجاري وعجز موازنتها العامة، بسبب الانخفاض الحاد في قيمة الدولار مقارنة بالعملات الأخرى كالمارك والين.
1996	قمة هاليفاكس	قيام مجموعة السبعة بإعداد أسلوب للتنبؤ بالأزمات وكيفية وإدارتها.
1998	اجتماع لندن	حاولت من خلاله مجموعة السبعة الاستفادة من دروس الأزمة المالية الآسيوية.

المصدر: جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012-2013)، ص13.

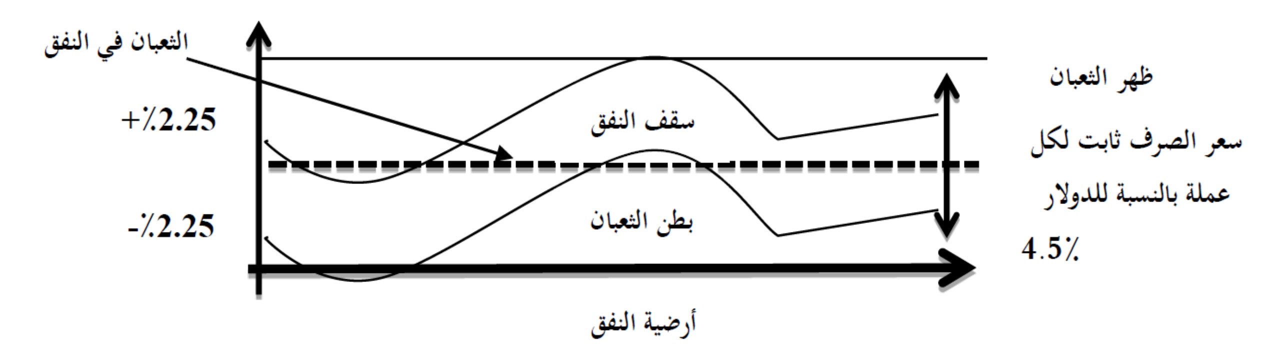
يوضح الجدول 1-2 أهم الاتفاقيات في النظام النقدي الدولي التي تهدف أساسا إلى تحقيق الاستقرار في أسوق العملات الدولية، وفق التقلبات المستمرة في الدولار الأمريكي باعتباره كعملة ارتكازية، واتفاق مجموعة السبعة على وضع أساليب التنبؤ بالأزمات أسبابها وانعكاساتها وسبل تفاديها إضافة إلى تحديد مؤشرات قياس درجة التكامل في السياسات الاقتصادية بين الدول.

ثانيا: تجربة الاتحاد النقدي الأوربي:

سعت الدول الأوربية إلى إنشاء نظام نقدي موحد، وذلك من اجل استكمال جوانب الوحدة الاقتصادية والتوصل إلى ألية للتنسيق بين السياسات المالية والنقدية في هذه الدول وتحقيق درجة عالية من الاستقرار النقدي، لذلك يمكن ابراز أهم الأنظمة التي اعتمدها الاتحاد الأوربي لتجسيد الوحدة النقدية فيما يأتي[1]:

1-نظام الثعبان النقدي:

أنشأ سنة 1972 كنتيجة ل "مؤتمر بال the conference of bale " بقيادة بيار فيرنر pierre werner حيث سعى إلى تحديد هوامش تذبذب العملات الخاصة بالدول الأعضاء بالنسبة للعملات الأجنبية والمحلية طبقا لنظام الثعبان، ويمكن إبرازه في الشكل الآتي:



المصدر: نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي (الجزائر: دار بلقيس، 2011) ص 91.

يشير الشكل 1-1 إلى مجال تذبذب العملات الأوربية، حيث يسمح لها بالتقلب في حدود 2.25% حول سعر صرف الدولار، وهوامش التذبذب اتجاه بعضها البعض في حدود1.25%.

2-ظهور وحدة النقد" الايكو":

يمثل الايكو سلة من الاوزان النسبية للعملات الوطنية المشكلة للوحدة النقدية، بقيمة مساهمة كل عملة في الدخل الوطني والتجارة الخارجية (مثلا الفرنك يمثل 8.19% من الايكو)، ويتم تحديد علاقة كل عملة من عملات الدول الأعضاء بوحدة النقد الاوربية التي تشكل من مجموعة كميات ثابتة من

[1]- نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي (الجزائر: دار بلقيس، 2011) ص ص88،95.

العملات، مع إمكانية تعديل النسب المكونة للسلة كل 5 سنوات او بطلب من الدول المعنية إذا تجاوز مقدار التغير نسبة 25 %.

3-ميلاد العملة الموحدة " الأورو euro":

حددت معاهدة ماستريخت maastricht treaty الطريق نحو بناء منطقة اليورو، من خلال إلزام مؤسسات الاتحاد الأوربي بإنشاء المنظومة النقدية الأوربية خلال التسعينات من القرن الماضي، والقيام بالإجراءات الخاصة بالأمور التشريعية والمؤسساتية لطرح العملة الموحدة. وفي 01 جانفي 1999 بدأ الاعتماد على عملة الأورو بشكل فعلي كعملة رسمية، كما تم تحديد سعر الصرف بين عملات الدول الأعضاء فيما بينها وسعر صرفها مقابل الأورو، وبدأ تزايد انضمام الدول التي حققت شروط ومعايير التقارب إلى منطقة اليورو.

المبحث الثاني: عموميات حول سعر الصرف

ظهر سعر الصرف كأداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، حيث تتم تسوية المبادلات وعمليات التجارة ضمن الدولة الواحدة بالعملة المحلية، يجري التبادل مع الدول الأخرى بعملة مختلفة، وهذا أدى إلى ضرورة إيجاد آلية يتم بناءا عليها حساب القيمة التبادلية للعملات المختلفة، وتحويلها فيما بينها أثناء قيام المعاملات التجارية، والاقتصادية والمالية بين هذه الدول.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف:

يقصد بسعر الصرف: نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وهكذا تعد احدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها، كذلك يعرف سعر الصرف على انه: النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات، ويعرف سعر الصرف بشكل أدق على انه سعر الوحدة من النقد الأجنبي معبرا عنه بوحدات من العملة الوطنية، هذا ما يعني ان أسعار العملات الأجنبية تحدد بوحدات العملة المحلية في تلك الدول كما هو الحال عند تسعير السلع والخدمات في السوق.

المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف

أولا: سعر الصرف الاسمي

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس، أي سعر عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، ويتحدد سعر الصرف الاسمي على أساس قوى العرض والطلب في سوق الصرف، خلال فترة زمنية معينة، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى:

- سعر الصرف الرسمي: وهو سعر الصرف المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية.
- سعر الصرف الموازي: وهو سعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية.

ثانيا: سعر الصرف الحقيقي

يعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه نسبة الأسعار المحلية بالعملة المحلية، إلى الأسعار الأجنبية بالعملة المحلية، أو سعر السلعة في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية إلى سعر السلعة في السوق العالمية بالعملة المحلية، كما يمكن تعريف سعر الصرف الحقيقي على انه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة، كما تجدر الإشارة بأنه لا يقع

التعامل بسعر الصرف الحقيقي في الأسواق بل هو مؤشر اقتصادي يقيس الارتفاع والانخفاض الحقيقي لقيمة العملة[1].

ثالثا: سعر الصرف الفعلي

يعبر هذا السعر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لعدة عملات أخرى[2].

يمكن تعريفه كذلك على أنه: "عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، متضمن في ذلك التعريفات الجمركية، الرسوم والإعانات المالية[3].

المطلب الثالث: ماهية سوق الصرف:

1-تعريف سوق الصرف:

يعرف سوق الصرف الأجنبي بأنه التقاء البائعين والمشترين للعملات المختلفة، بغض النظر عن الزمان والمكان، ويتم الاتفاق على معلومات وآليات وأنظمة معينة من أجل الاستفادة من فروقات الأسعار أو لتحقيق احتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى[4].

2- أنواع سوق الصرف: تتنوع أسواق الصرف بتنوع الأسعار المطبقة في عمليات الصرف فنجد[5]:

- سوق الصرف العاجلة (الآتي) (market enchange spot)

تكون شروط تبادل العملة (الأسعار والكميات) محددة عند توقيع العقد بالنسبة للصفقات التجارية (عمليات بيع وشراء العملة الأجنبية)، ويجب ان يكون تسليمها بعد يومين على الأكثر من تاريخ الإجراء.

---

[1]- عبد الحسين جليل الغالبي وليلى بديوي خضير، " تقلبات سعر الحقيقي في ظل تحرير التجارة (دراسة حالة مصر للمدة 1984-2006)، مجلة الكون للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، الاصدار 5، جامعة واسط، العراق، 2011، ص 49.

[2]- إضاءات مالية مصرفية "نشرة توعوية اقتصادية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد الثاني عشر، جويلية 2011، ص4.

[3]- حميدات محمود " مدخل التحليل النقدي،" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص76.

[4]- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص281.

[5]- دوغة الحسين، إثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 دراسة تحليلية قياسية، سنة 2016، 2017، ص12.

- سوق الصرف الآجل (market exchange for ward)

تكون الشروط الخاصة بشراء وبيع العملات محددة بسعر ثابت في الوقت الذي يتم فيه العقد على ان يتم التسليم والدفع بعد اليوم الثاني على الأول من إجراء العقد عادة تكون 30 يوم، 60 يوم، 90 يوم، 6 أشهر، سنة، هذا السوق يسمح بتسوية المعاملات التجارية.

3-وظائف سوق الصرف[1]:

لسوق الصرف عدة وظائف منها:

- التغطية:

هي تفادي الخسارة الناجمة على تقلبات سعر الصرف بعد الاتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال عن طريق بنك تجاري لقاء فائدة معينة.

- تسوية المدفوعات:

في أسواق الصرف يتم تسوية معظم الحسابات الخاصة بالمبادلات التجارية سلعا كانت أو خدمات، وكذلك التحويلات الرأسمالية كالقروض كما يقوم التجار في هذه الأسواق بمبادلة عملتهم بعملة البلدان التي يقصدونها أو عملات زائدة.

- التحكيم:

وهي القيام بشراء عملة ما رخيصة في مكان ما وبيعها في نفس الوقت في مكان آخر بشرط اختلاف الأسعار.

- المضاربة:

هي كذلك وسيلة يلجأ اليها مثل التحكيم ولكن الفرق هو أن مكسبها في الآجل وليس حاليا أي في المستقبل عن طريق شراء العملة التي تخفض أسعارها والاحتفاظ بها.

[1]- تيطوم مروى، أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات خلال الفترة 19890-2015 دراسة قياسية، سنة 2017-2018ن ص13.

المبحث الثالث: الأسس النظرية لميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للموقع الاقتصادي الخارجي للدولة، وبتحقيق التوازن على مستواه نصل للتوازن الخارجي، وبالتالي فهو البارومتر الذي يستعمله الاقتصاديون للحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد ومعرفة اتجاهاتها المختلفة في الآجال القريبة.

فما هو ميزان المدفوعات، وماهي أهميته الاقتصادية؟ وماهي العوامل الاقتصادية المؤثرة فيه؟

المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات

تتعدد التعريفات فيما يخص ميزان المدفوعات ولكنها تحمل نفس المعنى والمضمون، وكما تجري عليه العادة فإن المعاملات الاقتصادية الدولية تتم وفق عمليات التصدير والاستيراد لمختلف السلع والخدمات ورؤوس الأموال، حيث يعد التصدير دينا لصالح الدولة أما الاستيراد فيعتبر دينا على الدولة، وعليه فإنها وفي إطار تنظيمها لهذه المعاملات الدقيقة ملزمة بمسك سجل إجمالي يوثق هذه المعاملات لكي تحدد موقعها من الدائنية والمديونية الدولية، كما ان لهذا السجل آثاره الواضحة على النشاط الاقتصادي لهذه الدولة.

هذا السجل يعرف بميزان المدفوعات، والذي يعرف على أنه: كشف سجل محاسبي يشتمل على جميع المقبوضات التي تحصل عليها الدولة من الدول الأخرى ويوضح جميع مدفوعاتها لتلك الدول خلال فترة زمنية محددة قد تكون سنة أو ستة أشهر أو ربع سنة، وهذا الحساب يعطي وصفا دقيقا ومنتظما لتسلسل عمليات القبض والدفع بين دولة ما ودول العالم الخارجي، ويمكن القول ان ميزان المدفوعات هو عبارة عن كشف بين الذاتية ومديونية الدولة من خلال معاملاتها الدولية المنظورة وغير المنظورة.

ويقصد هنا بالمعاملات الدولية المنظورة صادرات وواردات الدولة من السلع المادية الملموسة، أما غير المنظورة فتعني صادرات وواردات الدولة من الخدمات.[1]

يعرف كذلك ميزان المدفوعات على انه بيان إحصائي يسجل طبقا لمنهجية محددة كل المعاملات الاقتصادية والتدفقات المالية التي تتم خلال فترة معينة (سنة عادة) بين المقيمين وغير المقيمين في الدولة.

مما سبق ذكره، يتضح ان حل التعريفات الخاصة بميزان المدفوعات تتضمن مجموعة من العناصر الأساسية التي بموجبها يتم فهمه على نطاق أوسع، وهي:

---

[1]– توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، "الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية " دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص17.

- أطراف المبادلات التي يتضمنها هذا السجل والمتمثلة في المقيمين بالدولة وغير المقيمين فيها، حيث يقصد بالمقيمين جل الأفراد والمنشآت والهيئات الحكومية داخل الحدود السياسية للدولة بغض النظر على جنسيتهم الأصلية وبالتالي فكل معاملاتهم هي جزء لا يتجزأ من ميزان المدفوعات هذه الدولة التي يقيمون بها، أما غير المقيمين فهم جميع الوحدات الاقتصادية (أفراد وهيئات) التي تمارس نشاطاتها في الدول الأجنبية.

- المدة الزمنية التي تتم فيها هذه المعاملات، حيث ان هذا الميزان يقوم بتسجيل جميع التدفقات من مقبوضات ومدفوعات في فترة معينة دون غيرها من الفترات ولا يبين وضعية الديون أو التسليفات في فترة محددة.

- نظام القيد المزدوج والذي يستخدم في تسجيل المعاملات في هذا الميزان، حيث يرتكز النظام المحاسبي المتبع على مستوى فرادى المعاملات على تسجيل القيود المدينة والقيود الدائنة، ويسجل لكل معاملة في ميزان المدفوعات قيدان متساويان ومتقابلان تعبيرا عن عنصري التدفق الداخل والتدفق الخارج لكل عملية تبادل، وعند إجراء أي معاملة يسجل كل طرف فيها قيد دائنا وقيد مدينا مقابلا[1]:

القيد الدائن: صادرات السلع والخدمات أو الدخل مستحق القبض أو انخفاض الأصول أو زيادة الخصوم.

القيد المدين: واردات السلع والخدمات أو الدخل مستحق الدفع أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم.

يجب الإشارة إلى أن المعلومات أو البيانات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات تستقى أساسا من التصريحات أو التقارير المالية والبنكية المعدة بعد كل عملية شراء أو بيع للعملات، ومن التصريحات الجمركية بعد عمليات التصدير والاستيراد، وكذلك تبعا للبيانات الإحصائية الدورية التي يتم إعدادها من طرف مختلف المؤسسات والهيئات العامة والخاصة الخاضعة لوجوب التصريح الإحصائي.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات:

إن المعلومات أو البيانات التي يقدمها ميزان المدفوعات تعطينا حوصلة شاملة عن معطيات الاقتصاد الوطني والمشاكل التي عانى منها محليا أو خارجيا، كما أنها تحمل أهمية قصوى لجميع الأطراف المشاركين في المنظومة الاقتصادية، ويمكن ابراز ذلك في الآتي[2]:

---

[1]- صندوق النقد الدولي، " دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي "، النسخة العربية، الطبعة السادسة 2009، ص10.

[2]- عدنان تايه النعيمي، " إدارة العملات الأجنبية " دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص55.

– يعد ميزان المدفوعات مؤشرا مهما لمستوى الضغط على سعر الصرف الأجنبي للدولة، وبالتالي تحديد الإمكانيات المتاحة والمحتملة للدخول مع الدولة في تعاملات تجارية أو تنفيذ الاستثمارات فيه لاكتشاف أرباح وخسائر الصرف الأجنبية.

– إن التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات لدولة ما قد يعطي إشارة عن تشديد الرقابة أو تخفيضها على دفعات مقسوم الأرباح والفوائد، رسوم الترخيص، رسوم الملكية أو النفقات الأخرى للمنشآت والمستثمرين الأجانب.

– ميزان المدفوعات يساهم في المساعدة على التنبؤ بالإمكانيات المتاحة والمحتملة للسوق في الدولة المعنية خصوص في المدى القصير.

– هيكل المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها ميزان المدفوعات يعكس مدى القوة التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني وقدرته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي كون هذا الميزان يعكس حجم وهيكل الصادرات والواردات، وما يتبعها من عوامل تؤثر في اقتصاد الدولة (حجم الاستثمارات، مستوى التشغيل، مستوى الأسعار والتكلفة، ......)

– يعكس ميزان المدفوعات قوة سعر الصرف من خلال ظروف الطلب والعرض للعملات الأجنبية، كما أنه يظهر أثر السياسات الاقتصادية في هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع والخدمات محل التبادل، وهو ما يحدد مدى التطور الحاصل في النشاط الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية.

– يشكل ميزان المدفوعات أداة مهمة في يد السلطات الحكومية تساعدها على توجيه علاقاتها الاقتصادية الخارجية (كل ما يتعلق بالتجارة الخارجية للدولة) ورسم سياساتها المالية والنقدية.

المطلب الثالث: عوامل اقتصادية مؤثرة في ميزان المدفوعات

يتأثر ميزان المدفوعات بمجموعة من العوامل الاقتصادية، نذكر منها[1]:

– **التضخم:** الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية العالية نسبيا مقارنة مع الأسعار العالمية، فتنخفض بذلك الصادرات وترتفع الواردات نظرا لان أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.

– **معدل نمو الناتج المحلي:** تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب عليها.

[1]– بسام الحجار، " العلاقات الاقتصادية الدولية" مرجع سبق ذكره، ص 64.

- **الاختلاف في أسعار الفائدة:** يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك إلى ان المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

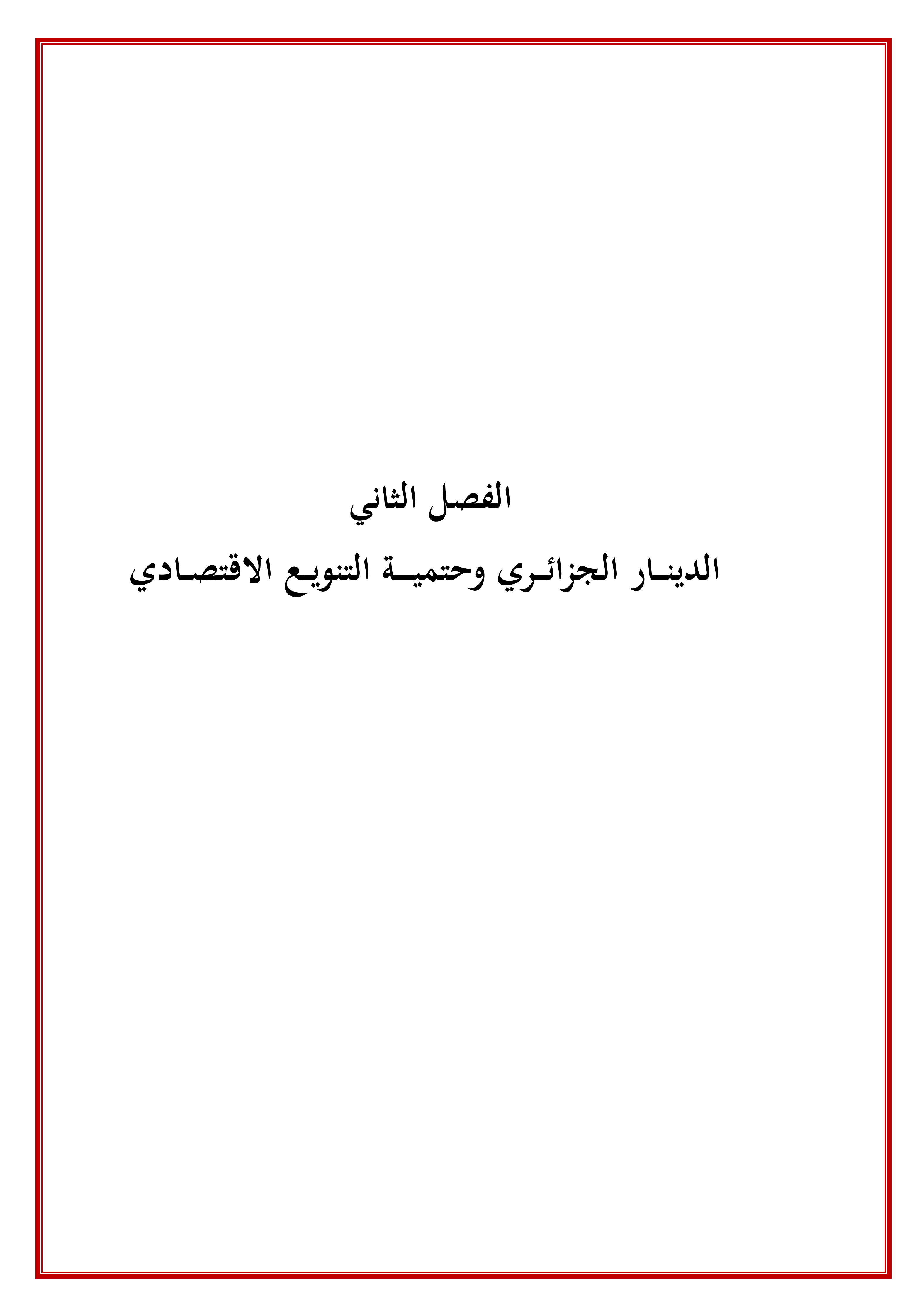
- **تقلبات أسعار الصرف:** تبدي التغيرات في أسعار الصرف أثرا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر صرف العملة الوطنية إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المحلية وتصبح بالتالي أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين.

من خلال ما ذكرناه سابقا يظهر جليا ان ميزان المدفوعات يتفاعل تقريبا مع كافة المتغيرات في الاقتصاد الوطني، والمقصود بهذا أن ميزان المدفوعات يتأثر بهذه المتغيرات الاقتصادية الرئيسية ويؤثر فيها بطريقة أو بأخرى.

خلاصة الفصل

لقد استعرضنا بإيجاز في هذا الفصل كيف ان أي دولة من الدول لا تستطيع ان تعيش في معزل عن العالم الخارجي، حيث أنها تحتاج لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات التي لا تتوافر لديها وأن كمياتها محدودة في السوق المحلية وهي بذلك تحتاج إلى آلية لتسوية المدفوعات الدولية التي تنجم جراء هذه المعاملات بين الدول، تعرف هذه الآلية في الفكر الاقتصادي بسعر الصرف الذي يمثل وسيلة الربط بين الأسواق المحلية ونظيراتها الأجنبية، وتختلف كيفية التعاطي مع هذه الآلية (أي سعر الصرف) باختلاف أنظمة الصرف المعتمدة من طرف الدول، والتي عرفت تطورات جهة موازاة مع مراحل تطور الفكر الاقتصادي بداية من قاعدة الذهب الدولية ومرورا بأسعار الصرف الثابتة ثم وصولا إلى نظام الصرف المعوم، حيث تنتهج كل دولة نظاما معينا تبعا للوضعية العامة للاقتصاد الوطني باعتبار أن سعر الصرف هو وسيلة عملية تعكس نقاط القوة والضعف في الاقتصاد المحلي، وقد قامت العديد من النظريات بتفسير سلوك وتغيرات أسعار الصرف بين البلدان المختلفة تأسيسا على فرضيات معينة تبنتها كل نظرية.

تقوم كل دولة من خلال هياكلها المختلفة (وزارة المالية، وزارة التجارة، البنك المركزي) بإعداد بيان رسمي بجميع المعاملات الدولية التي تتم خلال فترة معينة تكون عادة سنة واحدة، كالصادرات والواردات السلعية والخدمية ورؤوس الأموال المقترضة وحركات الذهب النقدي التي تتحصل عليها أو تدفعها للخارج بصفة دقيقة ودورية، ويعرف هذا البيان بميزان المدفوعات الذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة أساسية في التحليل الاقتصادي، وبالتالي فهو تسجيل نظامي يعكس مجمل المعاملات التي تتم في فترة زمنية محددة بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في البلاد الأخرى.



الفصل الثاني

الدينار الجزائري وحتمية التنويع الاقتصادي

تمهيــــد:

عملية الانتقال من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم دائما ما تكون عملية معقدة، سواء أكان هذا التحول منظما أم غير منظم، ولكي يكون التحول منظما يجب أن تتوفر في الدولة عدة شروط، منها: كفاية احتياطات الصرف، وكذا وضع قواعد لتدخل البنك المركزي في سوق الصرف، وأن يكون هذا الأخير يتسم بالعمق وعلى درجة كافية من السيولة والكفاءة لاكتشاف وتحديد سعر الصرف، ووضع معدل مستهدف للتضخم، واختيار التوقيت المناسب لتحرير حساب رأس المال.

تواجه الدول النفطية ومن بينها الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن اعتماد اقتصاداتها على استغلال الموارد الطبيعية، فالنفط يؤثر بشكل قوي على هذه الاقتصادات، كونه المورد الأساس لتمويل موازين مدفوعاتها، في ظل ما تتميز به أسعار النفط من تقلبات حادة.

تتطلب هكذا تحديات معالجة أسباب الخلل في هذه الاقتصادات، من خلال التوجه نحو التنويع الاقتصادي الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد ويعزز استقراره وتوازنه، ويضمن استدامته، والأهم من ذلك يحقق الانتقال من اقتصاد منكشف كليا على أسعار النفط إلى اقتصاد موجه نحو النمو ومتنوع.

المبحث الأول: الدينار الجزائري وأساسيات التحويل

تواجه اقتصاديات الدول التي تمر بمرحلة انتقال، ومنها الاقتصاد الجزائري إختلالات اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى اضطراب في مؤشرات الاقتصاد الكلي، واعتبارا أن أسعار الصرف الغير واقعية لا يمكنها الاستمرار لفترات قصيرة دون أن تجر ورائها انعكاسات اقتصادية غير سليمة، كتهريب العملة الصعبة، وانهيار النظم الضريبية، وتوسع وازدهار السوق الموازية، وهكذا وجدت الجزائر نفسها حبيسة حلقة مفرغة للاختلالات الاقتصادية الكلية، مما أدى بالحكومة الجزائرية إلى تخفيض العملة الوطنية، حيث توالت هذه التخفيضات بنسب متفاوتة، وخاصة بعد الانتقال إلى سعر الصرف المرن والتخلي على التحديد الإداري لقيمة العملة.

المطلب الأول: نشأة وتطور الدينار الجزائري

بعد استقلال الجزائر عام 1962، لم يكن للبلد عملتها الوطنية بعد، حيث بقيت تستخدم عملتين هما: الفرنك الفرنسي الأصلي والفرنك الفرنسي الجزائري، اللتين كانتا تتداولان في عهد الاحتلال الفرنسي.

ثم أنشأت الجزائر بنكها المركزي في 13 ديسمبر 1962، وتم تعيين السيد " صغير مصطفاوي" كأول محافظ لهذا البنك وبتاريخ 26 سبتمبر 1963 انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لتصبح أحد البلدان الأعضاء فيه، حيث التزمت بجعل عملتها "الفرنك الجزائري" قابلا للتحويل بكل حرية داخل منطقة الفرنك الفرنسي وقد تم تشكيل لجنة مكونة من مجموعة إطارات جزائرية على مستوى البنك المركزي، أوكلت لها مهمة إنشاء عملة وطنية خاصة بالجزائر وبحلول 10أفريل1964، تم الإعلان رسميا عن ميلاد العملة الوطنية للجزائر المستقلة والتي تم تسميتها "الدينار الجزائري" لتحل محل " الفرنك الجزائري "، وذلك بمقتضى القانون رقم 64/111 .[1]

في مرحلة أولى حددت ثلاث فئات من الأوراق النقدية للدينار لإصدارها وطرحها في التداول وهي: الورقة النقدية فئة 50 دج وفئة 10 دنانير وفئة 5 دنانير*، بالنسبة للقيمة الخارجية للدينار مقابل العملات الأجنبية، فقد تم تحديدها وفقا لاشتراطات النظام النقدي الدولي السائد آنذاك والذي كان يخضع لأحكام اتفاقيات نظام (بروتن وودز) لأسعار الصرف الثابتة، لذلك قامت الجزائر بتعريف قيمة الدينار بما يعادل 180 ميلي غرام من الذهب الصافي، أما سعر صرفه فقد تم ربطه بقيمة ثابتة مقابل الفرنك الفرنسي (1دج = 1فرنك فرنسي)، كما قامت السلطات بإعلان الدينار عملة غير قابلة للتحويل
.

بعد انهيار نظام "بروتن وودز" لأسعار الصرف الثابتة عام 1973، وعلى غرار باقي الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي أصبحت الجزائر حرة في 1974 بالتخلي عن ربط سعر صرف الدينار بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، والتحول نحو الربط بسلة عملات مكونة من أربع عشرة

---

[1]–بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 216.

عملة، منذ أكتوبر 1994 ثم التخلي عن الربط الثابت بسلة العملات والتحول نحو نظام مرن لإدارة سعر الصرف وهذا بناء على اشتراطات برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل "برنامج التعديل الهيكلي" المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي (1994-1998) وتبعا لذلك تم اختيار نظام "التعويم الموجه" كخيار جديد لسياسة سعر صرف الدينار حيث يفترض أن يتم تحديد سعر صرف الدينار في سوق الصرف وفقا لقوى العرض والطلب، ولا يزال هذا النظام مستمرا حتى يومنا هذا.[1]

المطلب الثاني: تطور مفهوم التحويل

من خلال هذا المطلب سيتم التعرف على النقاط التالية:

أولا: تعريف التحويل

لقد تطور مفهوم التحويل بتطور مجريات التاريخ النقدي، حيث كان يعني في الأول الحق في تبديل عملة معينة إلى ذهب وفق سعر صرف معطى"[2]، لكن هذا المفهوم تغير بعد الإبطال التاريخي لقيمة الذهب القانونية بعد الحرب العالمية الثانية فأصبح مفهوم التحويل كالآتي" هو إمكانية التحويل الحر لعملة وطنية بعملة أجنبية وفق سعر صرف معطى"[3].

كما عرفه Robert Griffin على أنه كان مرادفا للاستقرار ويفترض ضمانا للحرية، ومن ثم فقابلية التحويل تعني المرونة وليس عدم قابلية تحويل العملة، في حين عدم قابلية التحويل تبقى ظاهرة حديثة نسبيا، والتي تكمن في عدم القدرة على تحويل عملة إلى عملة أخرى بأي سعر كان مقارنة بعملية التحويل القائمة على ضمان الحرية[4]؛

بالنسبة ل M.Heilprein: فإن عملية التحويل هي واحدة من الركائز الأساسية للدولة الرأسمالية وينبغي أن تشمل كل المدفوعات في حالة ما يعرف بالتحويل الجزئي أو المحدود فإن الرقابة على الصرف تصبح هي الأساس باستثناء بعض العمليات أو الأشخاص، لذلك فالتحويل ليس صفة

---

[1] -عبد الحميد مرغريت، تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال، جامعة جيجل، دون سنة نشر، ص03.

[2] **La convertibilité du dirham Marocain**, vu le 2020/04/16: disponible sur le site ,

File:///:/the/%20convertibility//%20convertibilit/%c3%a9%20du%20dirham.pdfhtm, **p :02**

[3] **M.Gutian, currency convertibility: concepts and degrees, seminar or currency convertibility**, sponsorisé par le FMA (the Arab monetary fund), December 1993,p :03.

[4] M.Benjelloum, **la convertibilité du dirham**, rapport de recherche présenté à la faculté des études supérieurs en vue de l'obtention du garde de matitrise ès sciences, université de Montréal, Aout 1994, p : 55.

عادية بالنسبة للعملة بل حق جزئي يتميز أساسا ببعض المخاطر لحامليها من أجل بعض العمليات المتميزة[1]؛

من خلال ما سبق يمكن القول أن مصطلح التحويل ليس له معنى واحد حيث يتطور بتطور مجريات التاريخ النقدي، وعلى أساس هذا الأخير يمكن تعريف التحويل على أنه إمكانية الحصول على القيمة المعاكسة لعملة معينة معدنيا أو ورقيا أو عن طريق الذهب.

ثانيا: تصنيفات التحويل

1- طريقة التقسيم الأولى: تسمح عمليات الصرف بتحويل العملات فيما بينها بسعر تحويل يعرف بسعر الصرف حيث يحدد هذا الأخير في سوق الصرف الذي يضمن مقابلات العملة الأجنبية من العرض والطلب مقابل العملة الوطنية، ويمكن تقسيم التحويل إلى تحويل العملة وفقا للعمليات المحققة من جهة وتحويل العملة وفقا للعملاء المعنيين من جهة أخرى كالتالي[2]:

أ- **التحويل وفقا للعمليات المحققة:** يقسَم التحويل وفقا للعمليات المحققة إلى:

- **التحويل الجزئي:** هو عملية تحويل العملات فيما بينها بكل الصفقات الجارية ما عدا عمليات رأس المال.

- **التحويل الكلي:** وهو ما يسمح لكل عون اقتصادي أن يغير العملة الوطنية بعملة أجنبية صعبة من أجل كل العمليات باستثناء العمليات الجارية، منها عمليات التجارة الخارجية (استيراد، تصدير، عمليات سداد للخارج...) كما يتضمن كل العمليات المتعلقة بحسابات رأس المال.

ب-**التحويل وفقا للعملاء المعنيين:** ينقسم التحويل وفق العملاء المعنيين إلى:

- **التحويل الداخلي أو التحويل الكلي:** حيث يعطي التحويل الداخلي أو التحويل الكلي الإمكانية لكل فرد مقيم أو غير مقيم أن يحول بحرية العملة الوطنية إلى عملة صعبة، وهو مرادف لغياب تام للرقابة على الصرف.

- **التحويل الخارجي أو المحدود:** حيث لا يعطي التحويل الخارجي أو الجزئي الإمكانية للأفراد غير المقيمين بتحويل العملة الوطنية، هذا النظام مرادف لعملية الرقابة على الصرف بالنسبة للأفراد المقيمين.

2-طريقة التقسيم الثانية: إضافة إلى التعريفات المتعددة للتحويل، فمستويات التحويل تحدد وفق اختلافات متنوعة حيث نجد ثلاثة أصناف منها[3]:

---

[1] Noura, **la convertibilité de la monnaie dans les pays en voie de développement**, Institut national des statistiques, économie appliquée (INSEA), Royaume du Maroc, p : 05.

[2] La convertibilité de dirham, op.cit, p : 02.

[3] Pawel H.Dembinski, **L'inconvertibilité est-elle un obstacle aux échanges entre les économies planifiées de l'Europede l'est et les économies de marchés ?**, revue d'études comparative Est-ouest – vol, 16, n° :04, 1985, p : 115.

أ- مالكي العملة الصعبة: إذا دققنا في جانب مالكي العملة الصعبة نجد التحويل الداخلي أو الخارجي، فهو إذا تحويل خارجي عندما يستفيد الأشخاص غير المقيمين من تحويل كلي للعملة حيث لديهم الحق في تحويل العملة الوطنية لعملة صعبة بدون أي شروط، فهذا المستوى يعتبر فائدة بالنسبة للمستثمرين الأجانب، أما مصطلح التحويل الداخلي فيستخدم عندما لا نضع أي حدود أو شروط سواء بالنسبة للمقيمين أو غير المقيمين، وفيما يخص هذا الأخير من بين الدول التي طبقت هذا المستوى من التحويل هي الو م أ وسويسرا وألمانيا.

ب- الهيئات أو المؤسسات النقدية: يقوم المستوى الثاني للتحويل على الهدف الذي تبحث عنه الهيئات التي تتبنى هذا المستوى من التحويل، حيث يتحدد توجه هاته الهيئات بالنظر لطبيعة العمليات التي تتطلب عملة صعبة فنجد: تحويل الحساب الجاري وتحويل رأس المال.

- **تحويل الحساب الجاري:** إن التحويل المتعلق بالعمليات الجارية والأكثر انتشارا يعرَف كالتالي: "هو الحق في تبديل عملة محلية مقابل عملة صعبة من أجل إتمام كافة العمليات أو الصفقات المتعلقة بالحساب الجاري"[1]

- **تحويل حساب رأس المال:** يخص كل العمليات المتعلقة بحساب رأس المال.

ج-الإطار الجغرافي: من وجهة نظر جغرافية، نجد اختلاف بين التحويل الإقليمي أو الجهوي والتحويل الكلي أو الإجمالي، فالأول لا يخص إلا عملات الدول الأعضاء في المنطقة النقدية حيث يلاحظ أن المناطق التي لديها فروقات اقتصادية تكون في صراع مباشر مع مفهومها للتحويل.

المطلب الثالث: الانتقال من التحويل الجزئي إلى التحويل الكلي (شروطه، إيجابياته وسلبياته)

من دون دعم فكرة أن تحويل حساب رأس المال يخص السعر المطبق يجب معرفة أن الفوائد المترتبة عن التحرير ليست نظامية بل تعتمد على تحديات كبيرة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية، وفي الواقع إن زيادة حركة رؤوس الأموال الناجمة عن الانتقال إلى عملية التحويل الكلي يمكن أن تتسبب في ضعف الأنظمة المالية والبنكية الوطنية من خلال التوسع المفرط في الطلب الكلي، هذا ما يقودنا إلى التفكير بأن توجه سياسات الاقتصاد الكلي على وجه الخصوص السياسات النقدية وسياسة سعر الصرف جد مهمة من أجل ضمان الإدارة السليمة والكافية لعملية التحويل.

بغض النظر عما يمكن أن يخلقه التحويل الكلي من أخطار، فالأدبيات الاقتصادية عموما تركز على الشروط التي تضمن تحقيق الإيجابيات وتخفيض سلبيات التحويل الكلي، فمن الضروري التركيز على الشروط الأساسية التي تضمن النجاح في الانتقال إلى التحويل الكلي

[1] M.GUITIAIN, op.cit, p : 05.

أولا: شروط الانتقال إلى التحويل الكلي

إن الانتقال من التحويل الجزئي أو المحدود إلى التحويل الكلي يتطلب عدد معين من الشروط لكنه من الصعب توفير قائمة شاملة منها، لذلك يمكن تسليط الضوء على بعض النقاط التي حددها الأدب النظري وهي موضحة كالآتي[1]:

1- من حيث التوازن الداخلي:

يعَرف التوازن الداخلي نظريا على أنه مستوى الإنتاج الموافق لعمالة كاملة ومعدل تضخم منخفض ومستدام، حيث يثير هذا التعريف بعض القضايا، ففي الواقع لا يوجد توازن داخلي عندما يترافق التضخم المنخفض مع نمو بطيء أو سلبي أو عندما يرفق النمو السريع بمعدل تضخم مرتفع، فالتوازن الداخلي يتحقق من خلال الاعتماد على سياسات مالية ونقدية تسمح بخلق التوازن بين الطلب الكلي والعرض المتاح.

إن ارتفاع الضغوط التضخمية يحد من القدرة التنافسية للاقتصاد وتفاقم وضع ميزان المدفوعات، فمن أجل الحفاظ على عملية التحويل وفق أفضل الظروف أو الشروط وجب توفر استقرار مالي داخلي حتى يبقى التضخم عند مستويات منخفضة نسبيا، وللقيام بذلك من المهم تبني سياسة اقتصادية ملائمة بصفة خاصة في الجانب النقدي والمالي لاحتواء الطلب الكلي في حدود القدرة الإنتاجية التي يمكن أن يلبيها البلد، كما أن سياسة مالية حكيمة هي أيضا عنصر هام في تحقيق التحويل الكلي لعمة معينة، فتواجد عجز كبير في الميزانية قد يتطلب تمويل زائد عن طريق خلق النقود مما يؤدي إلى خطر عدم استقرار سعر الصرف وتثبيط الاستثمارات الأجنبية و الوطنية.

كذلك اللجوء إلى الاقتراض من الخارج بمعدلات فائدة مرتفعة يخلق أيضا مشاكل منها إدارة الديون، تخفيض الجدارة الائتمانية، كما يضعف قدرة الاقتصاد على تسيير الصدمات الخارجية.

2- من حيث التوازن الخارجي:

يعرَف التوازن الخارجي غالبا على أنه الحالة التي يتم فيها تمويل حساب المعاملات الجارية عن طريق حركات رؤوس الأموال في ظل ظروف متوافقة مع توقعات النمو الاقتصادي، دون أي قيود تفرض على التبادلات التجارية أو المدفوعات، بشرط أن يكون مستوى احتياطات الصرف كاف ومستقر نسبيا، يجب أن يعكس مستوى سعر الصرف التوازني. كما يعرف التوازن الخارجي أيضا بمعناه الواسع على أنه صافي تدفق رؤوس الأموال الدولية والتي تتطابق مع مستوى توازن الادخار والاستثمارات الوطنية متوسطة الأجل، فالتوازن الخارجي لا يعني بالضرورة أن الحساب الجاري سلبي.

في سياق الانتقال إلى عملية التحويل الكلي كثير من الاقتصاديين الذين يعتقدون أن التوازن المالي الخارجي شرط ضروري وكافي للانتقال إلى عملية التحويل الكلي.

[1]- مراكشي حياة، إشكالية قابلية تحويل الدينار ودورها في الحد من اللجوء إلى السوق الموازية –دراسة حالة تركيا وبعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، سطيف1، 2018-2019، ص 95.

3- فيما يخص نظام الصرف

فيما يخص الصرف، لا يوجد نظام صرف شامل أو كامل أو قاعدة مطلقة في نظام التحويل الكلي أو الكامل، فمستوى سعر الصرف يرتبط بقواعد العرض والطلب، من هنا توضح النظرية الاقتصادية أن حركة رؤوس الأموال تجعل ثبات أسعار الصرف غير متناسقة مع مرور الوقت في ظل سيادة السياسة النقدية التي تتسبب في خلق خطر صرف كبير مهما كان نظام الصرف المعتمد.

نظريا ومن خلال مثلث عدم التوافق لمندل فإن السياسة الاقتصادية يجب أن تختار بين ثلاثة أهداف:

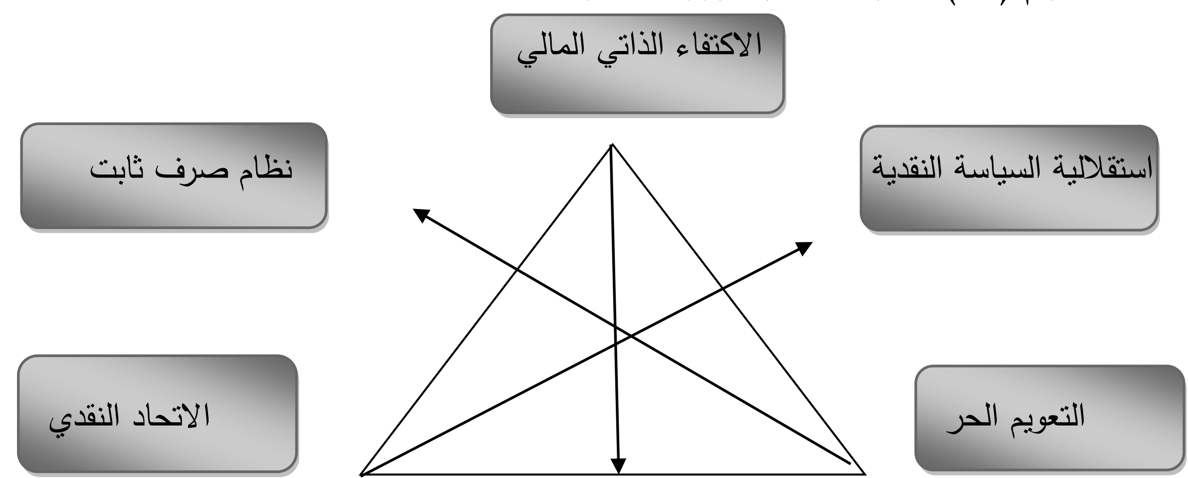
أ- استقرار معدل الصرف الذي يضمن للمؤسسات والأعوان الاقتصاديين نظرة اقتصادية واضحة، ويقلل أو يخفض من حالات عدم التأكد

ب- استقلالية السياسة النقدية والتي تسمح بتثبيت مستوى سعر الفائدة وفقا للاحتياجات الداخلية للاقتصاد

ج-حرية حركة رؤوس الأموال والتي تسمح بالدخول لأسواق رؤوس الأموال بأقل الأسعار

على السلطات النقدية إذا إيجاد العلاقة المثالية في مثلث مندل وهي نظام الصرف ودرجة حركة رؤوس الأموال وفعالية السياسة النقدية لأن حرية حركة رؤوس الأموال يجعل ثبات أسعار الصرف غير متناسبة أو متلائمة مع سيادة السياسة النقدية.

الشكل رقم (02): الحركة المثالية لرؤوس الأموال



Source : Z. EL KADHI, **convertibilité totale du dinar : enjeux et définis**, Institut Tunisienne de la compétitivité et des études quantitatives, février 2011, p : 15.

يجب أن نعرف أن عملية التحويل الكلي تتطلب هامش أوسع لسعر الصرف للتكيف مع تغيرات العرض والطلب في السوق، لكن بدون شك فإن الانتقال من نظام صرف ثابت على نظام صرف مرن مرفوق بزيادة في تقلبات أسعار الصرف.

4- من حيث احتياطي الصرف:

إن تسيير احتياطي الصرف هو عنصر أساسي في إدارة الاقتصاد الكلي، لذا فعملية التحويل الكلي تفرض مستوى احتياطي صرف وخطوط ائتمان خارجية مهمة ومريحة، على الأقل لأجل قصير لتقوية مصداقية العملة في سوق الصرف، وفي الواقع، المستوى المرغوب من احتياطات الصرف يتغير حسب كل اقتصاد وخصوصا حسب الأولوية التي تمنحها السلطات النقدية لاستقرار سعر الصرف[1].

وفيما يخص تحديد المستوى الأمثل من الاحتياطات الدولية، نجد أساسا ثلاث طرق الأولى تقوم على تتبع معايير أو مؤشرات مسبقة، أما الثانية فتأخذ شكل نموذج ديناميكي بينما الثالثة تستند على عمليات الطلب على الاحتياطات الدولية، هاته الأخيرة تقوم على مبدأ التوازن بين العرض والطلب طويل الأجل على الاحتياطات في الاقتصاد.

5- من حيث تطوير مناخ الأعمال:

من أجل السماح بأفضل انتقال للآثار الإيجابية للتحويل من حيث تخصيص الموارد في الاقتصاد من الضروري تحرير الإطار الاقتصادي الكلي للتحفيز على الاستثمار وكذا الحواجز الجبائية، والرقابة على الأسعار وأسعار الفائدة وكذا القيود على سوق العمل بالإضافة لتشغيل نظام السوق، ومنه المكاسب المحتملة من عملية التحويل الكلي تتطلب قدرات مناخ الأعمال من أجل تحفيز الاستثمار الخاص.

6- من حيث السوق المالي:

إن القطاع المالي والإدارة المالية السليمة هي عناصر أساسية في عملية تحويل حساب رأس المال تسمح للبنوك بالاستثمار في تدفقات رؤوس الأموال بشكل حذر، والحد من الصدمات الخارجية، وتعتمد قوة هذا القطاع على بعض الأمور الأخرى منها مستوى الرقابة البنكية واحترام المعايير الاحترازية. وفي هذا السياق تسهم عملية التحويل في النمو الاقتصادي في البلدان التي لديها قطاع مالي متطور بما فيه الكفاية، والذي قد يكون تأثيره بالعكس في البلدان التي لديها قطاع مالي هش.

من دون شك الانفتاح المالي الخارجي الموسع والمتبوع بعملية تحويل شامل أو كلي للعملة ينطوي عليه مشاركة أكبر في السوق المالي وعلى رأسها البورصة في تمويل الاقتصاد.

من خلال ما سبق يمكن إحصاء أربعة شروط لنجاح التحويل:

- يجب أن تكون سياسات الاقتصاد الكلي فعالة من أجل تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والموارد المتاحة إذ أن إدارة السياسة المالية والنقدية تعتبر أكثر أهمية في عملية التحويل الكلي

[1] M. NSOULI ET autres, le dur passage à la convertibilité monétaire en Afrique du sud, finance et développement, décembre 1992, p : 04.

- يجب أن يكون سعر الصرف مثبت عند مستوى معقول أو منطقي يوازن بين الطلب والعرض على العملة الأجنبية دون قيود للصرف، وهذا من أجل تحقيق التوازن الخارجي
- يجب الاحتفاظ باحتياطات على مستوى كاف لتمكين البلد من احتواء الصدمات الداخلية والخارجية دون الحاجة لإعادة القيود
- حتى يكون الأثر الإيجابي للتحويل الكلي على تخصيص الموارد يمس الاقتصاد ككل يجب تحرير نظام الحوافز

ثانيا: إيجابيات وسلبيات التحويل الكلي

سوف يتم التطرق في هذه النقطة إلى إيجابيات وسلبيات التحويل الكلي من خلال ما يلي[1]:

1- ايجابيات التحويل الكلي: إن قابلية تحويل عملة معينة حسب صندوق النقد الدولي تقدم فوائد متعددة تنتج في الواقع بسبب رفع القيود وتكون هاته الفوائد أكثر اتساقا إذا كان التحويل كلي فهو يسمح ب:

- جذب الاستثمارات الأجنبية.
- زيادة كفاءة القطاعات المالية المحلية من خلال وجود المنافسة الأجنبية
- تعزيز الروابط بين المستثمرين ومصادر الادخار لأن هذه الأخيرة تركز على الاستثمارات الأكثر مردودية
- تحسين صورة البلد من جهة ضمان كل التحويلات للمستثمر الأجنبي مع البلد صاحب العملة ومن جهة أخرى الاستفادة من تعامل المؤسسات المالية الدولية
- خلق إطار عمل للأعوان الاقتصاديين لتطوير أنشطتهم والتحقيق السريع لمعاملاتهم مع الخارج
- اتخاذ قرارات سليمة وفعالة من قبل العملاء الاقتصاديين بما أنها قائمة على أساس أسعار تعكس التوازن بين العرض والطلب بالموائمة مع الأسعار الأجنبية[2].
- القضاء على جميع العقبات التي تعترض عملية تحرير التجارة الخارجية وبالخصوص الصادرات
- تحسين إنتاجية عمل المؤسسات والتي تكون عرضة للمنافسة الأجنبية
- الحد من المشاكل المتعلقة بتموين النقد الأجنبي

2- سلبيات التحويل الكلي: إن الانتقال إلى التحويل الكلي يمكن أن ينتج عنه آثار سلبية على الاقتصاد كما يلي[3]:

- يكشف عن عدم استقرار أنظمة الصرف ويبين كيف أن التلاعب في أسعار الصرف في اقتصاد مفتوح بشكل متزايد يخلق قوة تجارية هائلة قادرة على تعزيز النمو

---

[1]- مراكشي حياة، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2]- Benjelloum, M. op.cit, p: 61.

[3]- مراكشي حياة، مرجع سبق ذكره، ص 99.

- تقتصر مخاطر التحويل الكامل على ظاهرة هروب رؤوس الأموال والمضاربة على العملة المحلية
- تظهر الحقائق الاقتصادية غالبا أن الانفتاح الواسع يزيد من المخاطر الخارجية في فترة قصيرة من التحويل أو خلال مراحل عملية التحويل، حيث أن دخول وخروج رؤوس الأموال الضخمة له آثار اقتصادية سلبية
- من جهة أخرى فإن تدفقات رؤوس الأموال الضخمة تمارس ضغوطا قوية على الأقل في المدى القصير على سعر الصرف وعلى السياسة النقدية وكذا سعر الفائدة، والتي تؤثر على استقرار النظام المالي البنكي، كما تحد كثيرا من حوافز الاستثمار ومن ثم تقلل إلى حد كبير من النمو، بالإضافة إلى أن المستوى الضعيف من احتياطي الصرف يحد من قدرة السلطات النقدية على التدخل للتحكم في تغيرات سعر الصرف الناتجة عن عوامل مؤقتة
- تدفق كبير لرؤوس الأموال في بيئة اقتصادية ومالية غير مستقرة
- خطر صرف العملة الوطنية بعملات أجنبية في بلد يتميز باختلال اقتصاده الكلي مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال
- إمكانية زيادة تقلبات سعر الصرف الناتجة عن المضاربة كتقلبات حركة رؤوس الأموال

في الواقع لا يمكن الإنكار أن الانتقال إلى التحويل الكامل قد يشجع على هروب رؤوس الأموال إذ أكد الأعوان الاقتصاديون أن السياسة الاقتصادية المنتهجة غير متناسقة والنظام المالي الوطني ليس قوي بما فيه الكفاية وغير مدعم، أو إذا كان هناك شكوك حول الآفاق الاقتصادية للبلد المعني، ما يدفعنا إلى القول أن عملية التحويل ليست أداة للسياسة الاقتصادية ولكنها تعكس قدرة الاقتصاد على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق الصرف.

بحيث لا تستطيع الجزائر القيام بعملية التحويل في ظل هشاشة الاقتصاد الوطني وتآكل احتياط الصرف من العملة الصعبة، بحيث تراجع احتياطي الصرف إلى 62 مليار دولار مطلع 2020، ووفقا لتقديرات قانون المالية التكميلي لعام 2020 سينزل احتياطي الصرف إلى 44.2 مليار دولار بنهاية العام الجاري بعدما كان مقدرا ب 51.6 مليار دولار، ويعادل هذا المستوى من احتياطات الصرف سنة كاملة من الاستيراد.

المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي وبعض التجارب الدولية

يساعد التنويع الاقتصادي في رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما في الدولة النفطية التي لا تزال تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط.

المطلب الأول: تعريف التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية

1- تعريف التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية في الكثير من الأحيان يعتقد بأن التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، بينما تنويع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي وجزء أساس من تنويع هياكل الإنتاج، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات [1].

يتضمن التنويع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات.

أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو تخفيض الاعتماد على قطاع النفط ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.

2- أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية:

هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي، يساعد أكثر على التكامل الإقليمين كما أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن الفرص.

وعليه فإن أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية تكمن في:

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع
- تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى

---

[1] – محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي – تجارب دولية وعربية، برامج التدريب الذاتي عبر الانترنت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014.

- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير رؤوس الأموال المطلوبة.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يعتبر مؤشر هرفندل-هيرشمان(HER FENDAL-HIRSHMAN) من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع الاقتصادي لأي اقتصاد، إذ تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد (1) بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دَل ذلك على عدم التنويع الاقتصادي، أي التركيز الاقتصادي، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية[1]:

$$H.H = \frac{\sqrt{\Sigma P_{Xi}\left({X_i}/{X}\right) - \sqrt{{1}/{N}}}}{1 - \sqrt{{1}/{N}}}$$

حيث: X_i: الناتج المحلي الاجمالي في القطاع i

x : الناتج المحلي الإجمالي PIB

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات)

بالإضافة إلى هذا المؤشر هناك مؤشرات أخرى تعتبر كأدلة على مستوى التوزيع تتعلق أساس بأداء الاقتصاد الكلي وهي[2]:

- درجة التغيير الهيكلي
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط
- تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة
- تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها
- التوزيع القطاعي للقوى العاملة
- نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي
- توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص

[1]- سي محمد كمال، التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات جامعة البويرة-الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2016، بتصرف

[2]- نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، ط1ن المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية-مصر، 2014، ص ص 35-36.

المطلب الثالث: تجارب دولية في مجال إستراتيجية التنويع الاقتصادي

نستعرض فيما يلي أهم التجارب الدولية، القارية والعربية التي يشهد لها بالنجاح في مجال التنويع الاقتصادي.

1- تجربة جنوب إفريقيا:

يعود نجاح تجربة جنوب إفريقيا إلى استحواذها على ثروات معدنية هائلة، مكنتها من إنشاء قاعدة صناعية جديدة عملت على تطويرها في أواخر القرن العشرين بحيث ترتبط بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والمناجم، وبمعنى آخر تعتبر القاعدة الصناعية القائد الأساس للنمو والتنويع الاقتصادي، وتمثلت أهم خطوات التنويع الاقتصادي في جنوب إفريقيا في الآتي:

أسست حكومة جنوب إفريقيا منشآت مثل (phoskor) لإنتاج الفوسفات بشكل مستعجل، ومؤسسة (sasol) في مجال تحويل الفحم كما نجد من بين الهيئات التي ساهمت في دعم التنويع داخليا: مكتب المعايير لجنوب إفريقيا Sabasومجلس الأبحاث العلمية والصناعية (csir)، ويعتبر إنشاء إطار وطني للسياسات الصناعية وخطة عمل لهذه السياسات قصد تسهيل التنويع أهم خطوة قامت بها الحكومة سنة 2007.

تطوير وبشكل جيد لإطار الشراكة العمومية والخاصة لدعم البنية التحتية، مما مكنها في فترة 8 سنوات من إنجاز 60 مشروع، ووضع أسرع خط سكة حديدية يربط بين جوهانزبورغ وبريتوريا.

- إدخال الحكومة الإلكترونية ومبادرات التدريب الإلكتروني كطريقة فعالة لاستعمال المهارات النادرة والمهمة
- تطوير جيد لسوق مالي محلي، مع توفير عدد هائل من الخدمات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن جنوب إفريقيا تحتوي على تشريع بنكي فعال.

2–تجربة ماليزيا:

تميزت هذه التجربة بتدخل الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة، بالإضافة إلى اعتماد إستراتيجية لإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، مع التركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية، وقد نجحت ماليزيا في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال[1]:

- اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصدير مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية .
- التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق دعم التعليم الأجنبي التي ترعاها الدولة، وفي الوقت نفسه تم استهداف تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

[1] أمجد حجاري، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى،2015،ص 71.

المبحث الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

يعتمد نموذج النمو السائد في الجزائر على مداخيل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد عبر آلية الإنفاق الحكومي، ويعد جزء من هذا الإنفاق استهلاكيا متعلق بأجور المواطنين ورواتبهم في القاع العام، في حين أن جزءا آخر منه متعلق بإنفاق رأسمالي ذو صلة بالمشاريع التنموية والبنى التحتية والخدمات الاجتماعية

المطلب الأول: نموذج النمو الاقتصادي في الجزائر

نقف هنا على أهم خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر وكذا القطاعات المحركة له .

1- خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر: يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر بالخصائص التالية[1]:

- **تمديد النمو:** بمعنى أنه ناتج عن ضخ مبالغ كبيرة في استثمارات عمومية جديدة وليس نتيجة مشاريع منتجة للعمل ورأس المال

- **النمو المكلف:** إذ يجب ضخ الكثير من المال لربح نقطة في نمو الناتج الداخلي الخام، هذا النمو ناتج عن الارتفاع المعتبر للنفقات العمومية، وهذه النفقات العمومية يتم تمويلها بواسطة إيرادات المحروقات

- **النمو العابر:** فهو مرتبط بالظرف البترولي العالمي

2- القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر: لمعرفة أهم القطاعات الاقتصادية التي تسهم في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي، نستعين بنسبة مساهمة هاته القطاعات في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي .

---

[1]- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري- الجزائر،2006-2007،ص 82.

الجدول رقم (03): نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 الوحدة: %

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الفلاحة	11.94	11.44	11.99	11.38	9.04	8.73	8.81	7.78	11.51	10.47	10.49	11.82	12.76	13.36	15.58
المحروقات	42.94	41.46	44.52	46.46	53.01	53.73	52.05	54.39	39.58	43.75	47.11	43.87	38.64	35.13	25.22
الصناعة خارج المحروقات	9.13	9.26	8.27	7.61	6.50	6.12	5.97	5.56	7.13	6.36	5.89	6.06	4.00	5.50	7.25
البناء والاشغال العمومية	9.28	10.15	9.33	8.99	7.85	8.31	9.12	9.31	12.36	12.31	11.19	11.73	12.21	13.05	14.89
النقل و الاتصالات	8.80	9.35	9.09	10.05	10.02	10.12	10.23	9.24	11.26	10.22	8.90	9.11	11.38	11.76	13.36
التجارة	13.79	13.97	12.85	11.90	10.38	9.91	10.74	10.73	14.23	13.19	12.82	13.73	14.55	15.60	18.18
الخدمات	4.11	4.22	3.94	3.59	3.19	3.08	3.08	3.00	3.94	3.70	3.60	3.69	4.01	4.29	5.07

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الديوان الوطني للإحصائيات

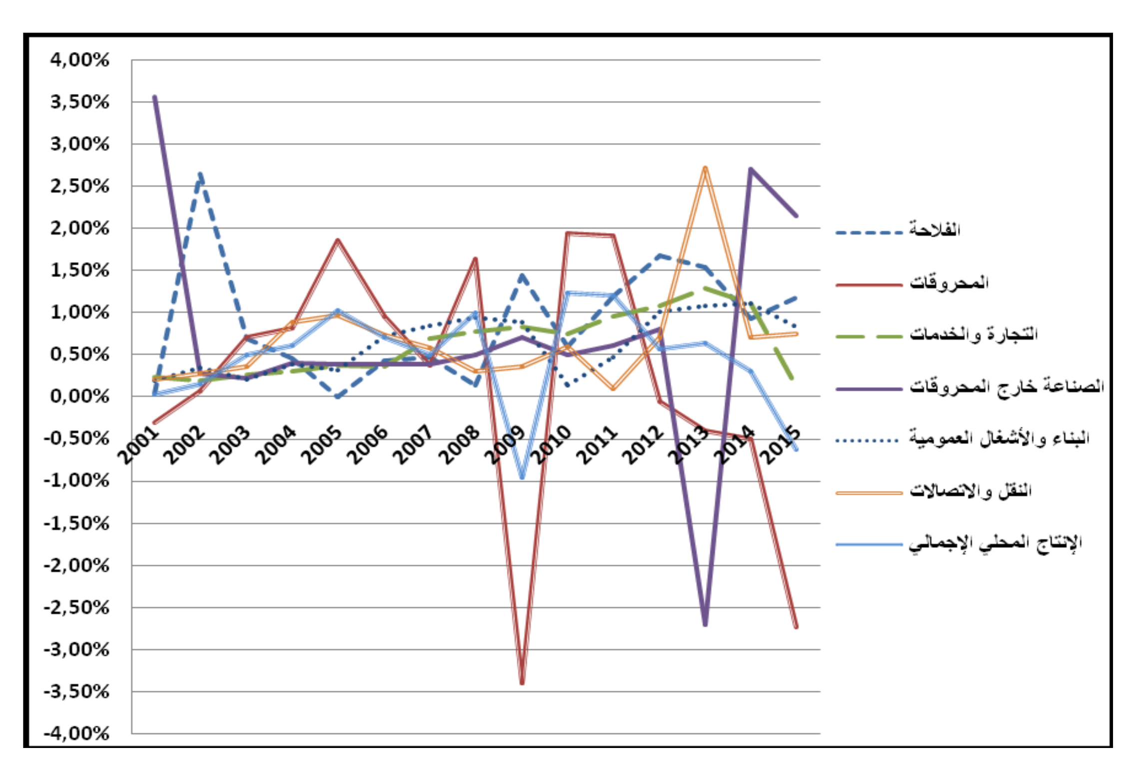
http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html

يتضح من الجدول رقم (03) ارتفاع الإسهام المباشر لقطاع المحروقات في الإنتاج المحلي الإجمالي، حيث تمثل أعلى نسبة خلال الفترة (2011-2015)، إذ بلغت 54.39 %، نتيجة تراجع أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية، ومع عودة التحسن في سوق النفط عادت النسبة للارتفاع خلال الفترة (2010-2012)، لتعاود الانخفاض خلال الفترة (2013-2015)، حيث بلغت سنة 2015 نسبة 25.55% تزامنا مع انخفاض أسعار النفط .

أما بالنسبة لإسهام القطاعات الأخرى في الإنتاج المحلي الإجمالي، فقد عرف تذبذب طفيف خلال فترة الدراسة، إلا أنه كان هناك تزايد مستمر في نسب المساهمة خلال الفترة (2011-2015)، فقد انتقلت نسبة مساهمة الفلاحة من 10.49% سنة 2011 إلى 15.58% سنة 2015، ولعل ذلك مرده للجهود الرامية إلى تنمية القطاعات خارج المحروقات، لاسيما منها الفلاحة.

كما يمكن مقارنة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات النمو للقطاعات الاقتصادية لمعرفة أي القطاعات تعتبر محركة للنمو، فمن خلال الشكل رقم(03)، يتبين أن قطاع المحروقات يمثل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، حيث نلاحظ أن تغيرات معدل هذا القطاع تتطابق مع تغيرات معدل نمو النتاج المحلي الإجمالي، بينما لا تتطابق تغيرات معدلات بقية القطاعات مع تغيرات معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي، مما يدل على اعتماد هذا الأخير على قطاع وحيد وهو النفط، وهذا ما يفسر عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، نتيجة لتقلب أسعار النفط العالمية .

الشكل رقم (03): معدلات نمو الإنتاج المحلي الإجمالي حسب القطاعات خلال الفترة (2001-2015)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الديوان الوطني للإحصائيات

http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر

نركز على بعض المؤشرات التي توفرت لدينا حولها البيانات وهي مؤشر تركز وتنوع الصادرات، مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي، نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات

1- تركز وتنوع الصادرات في الجزائر:

يعد كل من مؤشري التنوع والتركز من بين الأدلة التي تكشف عن مستوى التنويع الاقتصادي في أي بلد .

1-1- مؤشر التنوع (Diversification index): يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1 بحيث كلما اقترب المؤشر مجموع الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويحسب وفق الآتي[1]:

$$S_j = \frac{\sum i = 1 |h_{ij} - h_i|}{2}$$

بحيث: h_{ij} تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j

h_i تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم

1-2- مؤشر التركز (concentration index): يقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات الوطنية، وتتراوح قيمته بين 0 و1، حيث ترمز قيمة 1 إلى تركز تام للصادرات الوطنية، ويحسب هذا المؤشر وفق الآتي[2]:

$$H_j = \frac{\sqrt{\Sigma(X_i - X) - \sqrt{1/N}}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

بحيث: X_i صادرات السلعة i

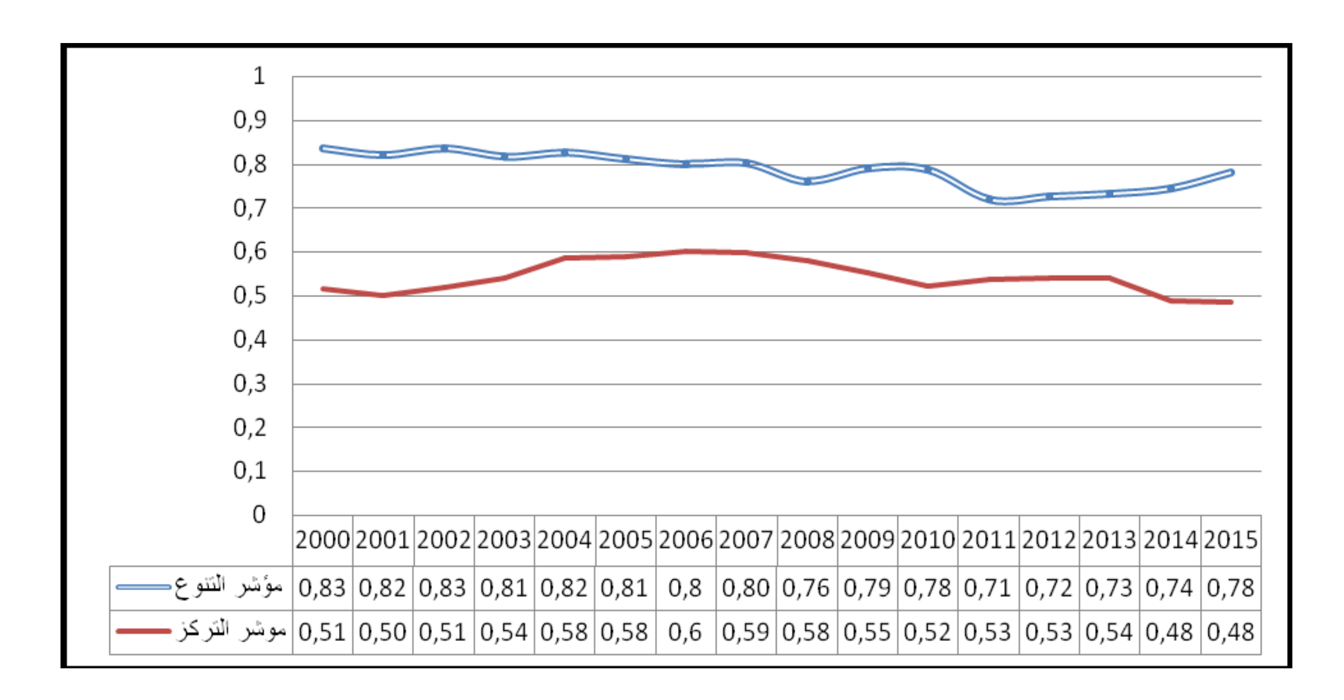
X إجمالي صادرات السلع للدولة j

---

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009، أبو ظبي 2009، ص ص 145-146.

[2] Amar ahmadov, political determinants of economic diversification in natural resource-rich developing countries, 2012, p09.

الشكل رقم 04: تطور مؤشر تنوع وتركز الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤشر التنوع	0,83	0,82	0,83	0,81	0,82	0,81	0,8	0,80	0,76	0,79	0,78	0,71	0,72	0,73	0,74	0,78
موشر التركز	0,51	0,50	0,51	0,54	0,58	0,58	0,6	0,59	0,58	0,55	0,52	0,53	0,53	0,54	0,48	0,48

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على إحصائيات الأونكتاد: http://unctadstat.unctad.org/FR/

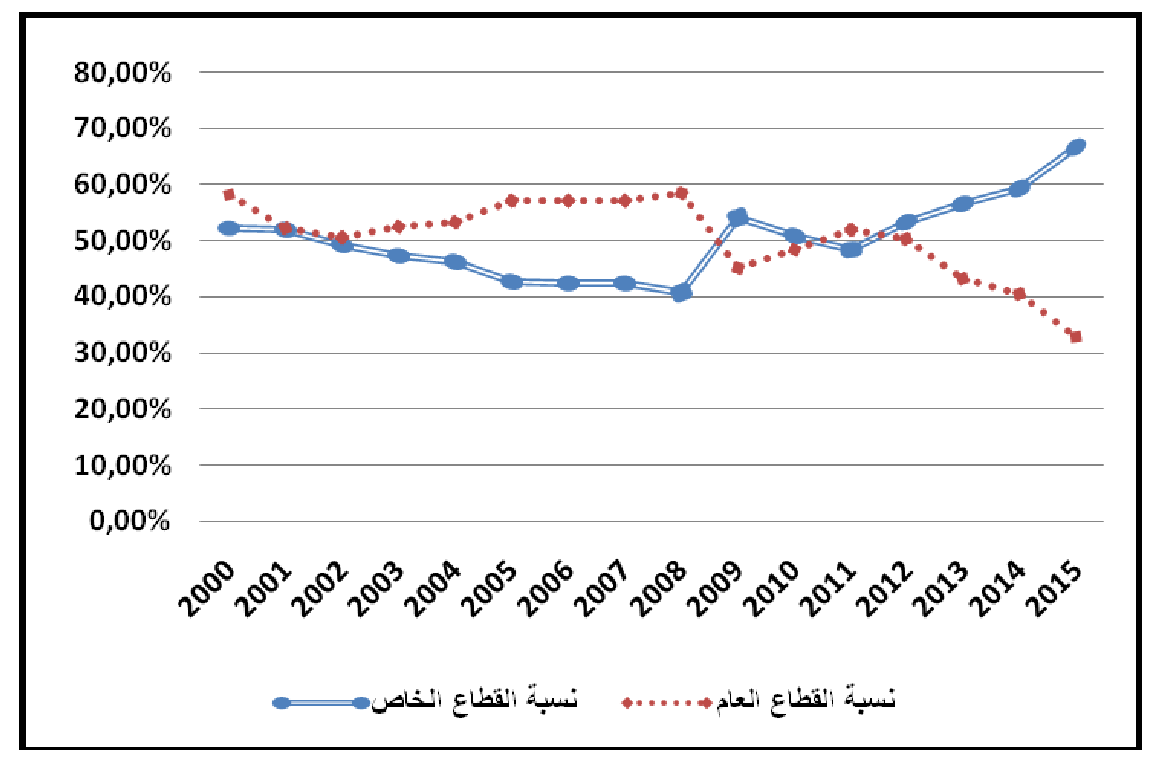
وبالنسبة لواقع مؤشر التنوع والتركز هذا في الجزائر (الشكل رقم 04) يشير تطور مؤشر التنوع خلال الفترة (2000-2015) إلى أن صادرات الجزائر لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة، حيث أن قيمة هذا المؤشر تراوحت بين 0.7 و 0.8، أما فيما يخص مؤشر التركز، فقد تراوحت قيمه خلال هاته الفترة بين 0.5 و 0.6 وهي قيمة تدل على تركز صادرات الجزائر، ويدل على ذلك مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات بنسبة 97.56% مقيمة ب 43.937 مليار دولار سنة 2005 مقارنة بنسبة 95.54% مقيمة ب 60.304 مليار دولار سنة 2014 [1]. وبالتالي نقول أن الاقتصاد الجزائري يعد من الاقتصادات الأكثر تركزا والأقل تنوعا.

2- نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي:

إن دراسة مدى مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي وتغيره عبر الزمن، تمكن من معرفة مدى التنويع الاقتصادي، فإذا كان هذا القطاع في نمو مستمر يعني ذلك أن هناك تنويع اقتصادي والعكس.

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متوفر على الموقع http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

الشكل رقم 05: تطور نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الانتاج المحلي الإجمالي



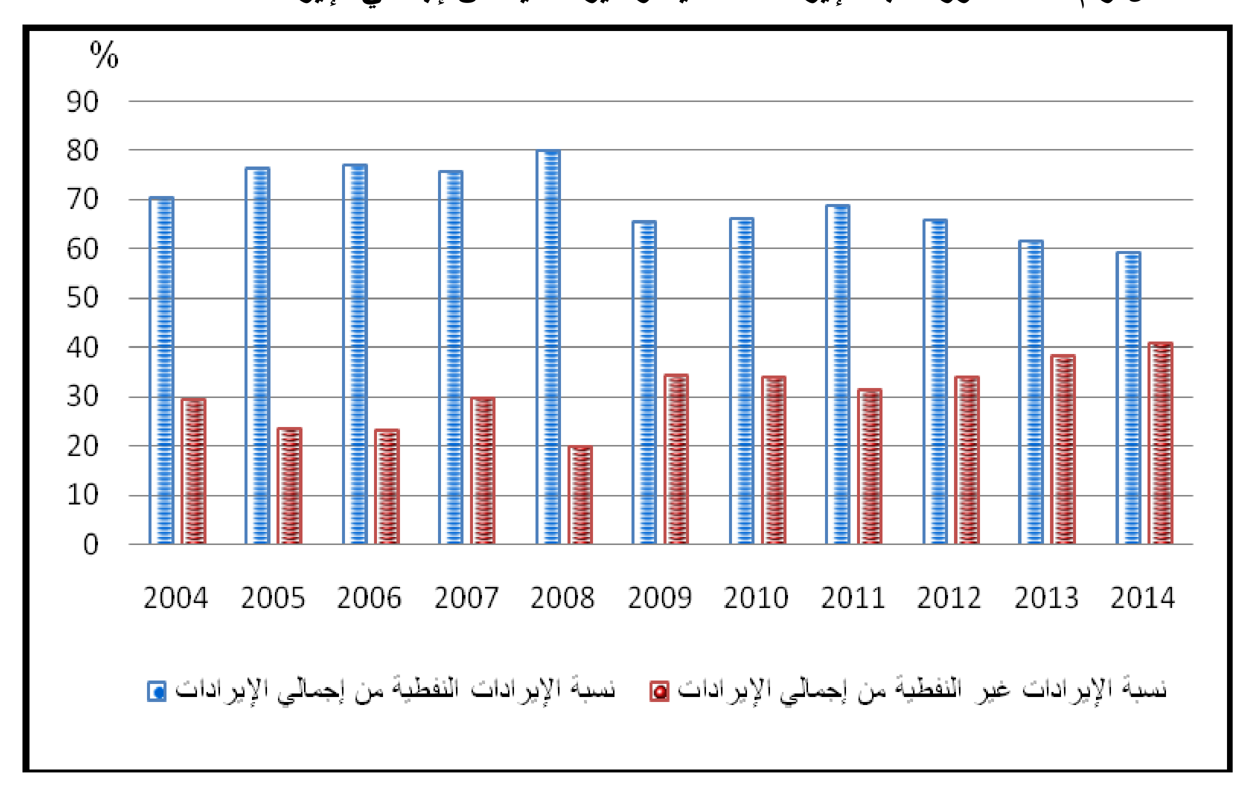
المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى الديوان الوطني للإحصائيات:

http://www.ons.dz/-compte-de-production-et-compte-d-.html

يبين الشكل رقم 05 تطور نسبة مساهمة كل من القطاعين العام و الخاص في النتاج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة(2000-2015)، حيث نلاحظ تفوق القطاع العام على القطاع الخاص في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ولو أنه بفارق طفيف، حيث تعدت نسبة مساهمة القطاع الخاص 55% خلال السنوات 2009،2010، وبداية من سنة 2012، إلا أن هذا التغير كان نتيجة لانخفاض إنتاج قطاع المحروقات الذي يمثل القطاع العام، وبالتالي نستنتج أن الفترة (2000-2011) تميزت بعدم وجود تنويع اقتصادي، أما الفترة (2012-2015) فتدل على التوجه نحو تنويع الاقتصاد.

3- نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات:

الشكل رقم 06: تطور نسبة الإيرادات النفطية والغير نفطية من إجمالي الإيرادات



المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على تقارير بنك الجزائر

- بنك الجزائر، التقرير السنوي2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، الجداول الإحصائية، ص 239.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، الجداول الإحصائية، ص 220.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2015، الجداول الإحصائية، ص 200.

يتضح من الشكل رقم 06 أن الإيرادات غير النفطية أسهمت بنسب متواضعة في تشكيل الإيرادات العامة، حيث تراوحت من 20% إلى 40% خلال فترة الدراسة، مقارنة بالإيرادات النفطية التي أسهمت بنسب مرتفعة في إجمالي الإيرادات، حيث تراوحت من 60 %إلى 80% خلال نفس الفترة، لتسيطر على هيكل الإيرادات العامة، ومما لاشك فيه أن التوجه نحو الاعتماد على الإيرادات النفطية يأتي انعكاسا لارتفاع أسعار النفط، وما يمكن استنتاجه أنه رغم الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد الجزائري، إلا أن النفط يبقى المسيطر الأساس على إيرادات الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: الخيارات الإستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري

أولا: نقاط ضعف تنويع الاقتصاد الجزائري

إن إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر وإخراجه من مصيدة التبعية للعائدات النفطية تنبع أساسا من الطابع الغير متجدد لهذا المورد الطبيعي، وعدم استقرار الوضعية الاقتصادية للجزائر نتيجة لتقلبات أسعاره على المستوى العالمي

1- مشكلة الدعم: أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى بلوغ تكلفة الدعم غير عادل في معظمه، فعلى سبيل المثال تنفق أغنى 20% من الأسر على منتجات الوقود المدعمة أكثر مما تنفقه أفقر 20% من الأسر، بالإضافة إلى ذلك، يشجع الدعم الاستهلاك المفرط، ويمكن جعل النظام أكثر عدالة مع خفض تكلفته من خلال زيادة التخفيض التدريجي للدعم المعمم وإبداله بنظام للتحويلات النقدية يوجه بدقة إلى أقل الأسر دخلا[1] .

2- الاعتماد على النفط وغياب إستراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد: ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساس لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن النتائج كانت ضعيفة على العيدين الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الاقتصاد الجزائري لم يصل إلى مرحلة النمو المستدام، والسبب في ذلك الاعتماد التام على عوائد النفط وغياب إستراتيجية للتنويع الاقتصادي [2].

3- مشكل التمويل: يتمثل هذا المشكل أساسا في قصور الادخار عن معدلات الاستثمار نتيجة انخفاض مستويات الدخل، وضعف السياسات والهياكل المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات، ونشر الوعي الادخاري، زيادة على تحويل الفوائض المالية للخارج بسبب غياب المناخ الاستثماري المناسب، مما يؤدي إلى الاعتماد على أسلوب التمويل التضخمي، وتحويل الاستثمار طويل الأجل بالائتمان قصير الأجل [3].

ثانيا: نموذج اقتصادي متنوع

من بين الخطوات المهمة التي يجب على الجزائر القيام بها لتحقيق التنويع الاقتصادي نجد:

---

[1]- صندوق النقد الدولي، النشرة الإلكترونية، الجزائر يسعى لتنويع الاقتصاد وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية، 19ماي2016، ص03.

[2]-نوي نبيلة، معوقات التنمية المستدامة في الجزائر وحلول ما بعد الأزمة النفطية، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة بويرة-الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2016.

[3]-أوكيل حميدة، فاسي فاطمة الزهراء، معيقات وسبل تحقيق الإقلاع الاقتصادي للدول النفطية وغير نفطية-حالة الجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 29-30 نوفمبر 2016، ص03.

1- تغيير نموذج النمو: حيث ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة، والمعتمدة على الهيدروكربونات إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص.

2- إجراء الضبط المالي: من خلال تعبئته المزيد من الإيرادات الهيدروكربونية لاسيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، واحتواء الإنفاق الجاري، والحد من الاستثمار العام مع إحداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته، وتقوية إطار الميزانية [1].

3- التوجه إلى قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني: بداية بإعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يمكن من خلق مناصب شغل، ويعمل على تكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات، كما يمكن أيضا تنويع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كالزراعة الغذائية، الهندسة والدراسات، تكنولوجيات الإعلام والاتصال والسياحة المحلية[2].

4- تحسين بيئة الأعمال: حسب الإحصائيات البنك الدولي، احتلت الجزائر المرتبة 163 لسنة 2016، بعدما كانت تحتل المرتبة 161 سنة 2015، فيما يخص بيئة ممارسة الأعمال على المستوى الدولي من أصل 189 اقتصاد، إلا أنها تراجعت سنة 2017 إلى المرتبة 156 [3]، في هذه الحالة يجب على الحكومة إيجاد سبيل لتعزيز بيئة الأعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية الموازية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة، وبالمثل ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية، وأخذ هذه المبادرات بعين الاعتبار عند قيادة جدول الأعمال لتنويع الاقتصاد.

---

[1]- صندوق النقد الدولي، النشرة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص ص 02-03

[2]- متوفر على الموقع: http://elhiwardz.com/pp:78007

[3]- حسب إحصائيات أطلس بيانات العالم http://ar.knoema.com/atlas

وبناءا على ما تقدم نخلص إلى اقتراح معالم لتنويع الاقتصاد الجزائري وفق الآتي:

محاور الإستراتيجية	آليات تنفيذ الإستراتيجية
وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي	التخفيض من التمويل الريعي تدريجيا في آفاق 2020 إلى غاية 2030، وذلك من خلال الخوض في إصلاح جبائي يسمح بالتوجه نحو جدول طبيعي للتمويل الريعي.
بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع	تنفيذ سياسة صناعية جديدة، التركيز على القطاعات التصديرية، تعزيز الروابط التي تقوم على التجمعات الصناعية.
تغيير بشكل أساسي إطار الحكومة الاقتصادية	القضاء على الرشوة والفساد الإداري، تحسين الشفافية وآليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان، فيما يتعلق بالرقابة على المال العام.
استثمار أموال صندوق ضبط الإيرادات	إعادة النظر في كيفية إدارة أموال الصندوق، الاستثمار ضمن مجموعة من الخيارات، كالاستثمار وفق الصيغ الاستثمارية الإسلامية.
دعم القطاع الخاص للدخول في قطاعات جديدة	تقديم الحوافز الضريبية الداعمة للصادرات، تسهيل الدعم التمويلي من طرف بنوك التنمية وهيئات تشجيع الصادرات، الرقابة المستمرة على أداء المؤسسات وتوجيهها إلى القطاعات التي تخدم تنويع الاقتصاد.
تبني مقاربة جديدة لسياسات التشغيل والسوق غير الرسمية	إصلاح سياسات سوق العمل لتشجيع التشغيل الرسمي وإدماج الشباب، وضع إستراتيجية وطنية تحفيزية لضبط التشغيل غير الرسمي والدعم التحفيزي لإدخال المؤسسات غير الرسمية للدورة الاقتصادية.
تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية	تبسيط الهياكل الضريبية، إعادة النظر في قاعدة 59/41، خلق وسطاء ترويج الاستثمار، إصلاح القطاع الصرفي والمالي.
ترشيد الإنفاق العام	الاستغلال الأمثل للموارد وتوزيعها حسب الأولويات، إحداث توازن بين الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تمثل القيمة المضافة للاقتصاد.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص ((ppp	إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين في مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة، تقليص دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص
الاهتمام بالموارد البشرية المذهلة	تعزيز التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات ذات النمو المرتفع، فقد حققت الجزائر تقدما فيما يخص الموارد البشرية، حيث سجلت سنة 2014 رصيد 0.736 في ما يعرف بدليل التنمية البشرية، لتحتل بذلك المرتبة 83 من بين 187 دولة، حسب تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) للتنمية البشرية، بعدما كانت تحتل المرتبة 93 سنة 2012 [1]، ولعل سبب تحقيق هذه المراتب يعود إلى تخصيص الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2014 غلاف مالي قدره 154 مليار دولار لتنمية الموارد البشرية.

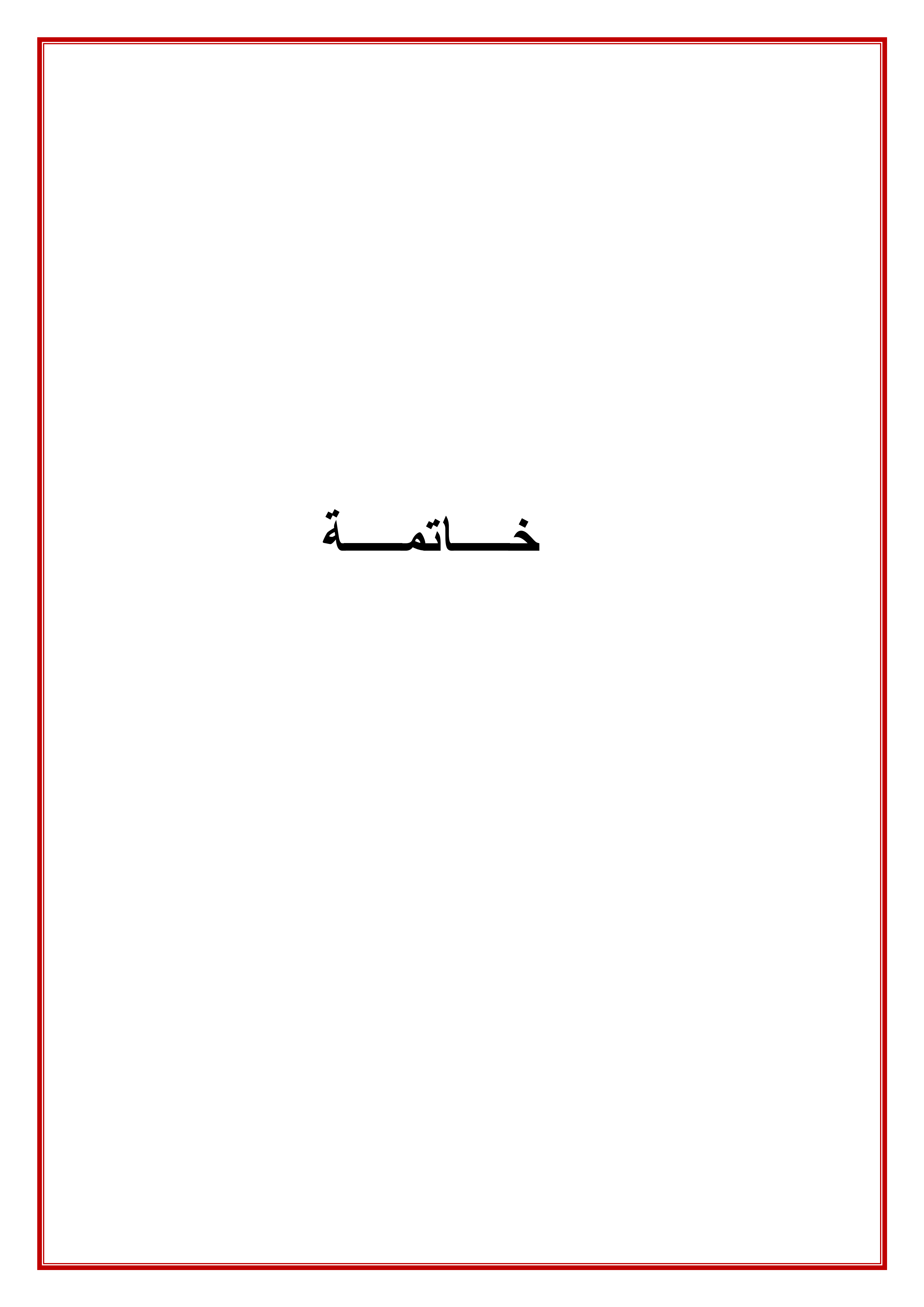
المصدر: مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد01، سنة 2018

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لسنة 2013، تقرير التنمية البشرية لسنة 2015.

خلاصـــة الفصـــل

يعتمد نموذج النمو السائد في الجزائر على مداخيل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد عبر آلية الإنفاق الحكومي، ويعد جزء من هذا الإنفاق استهلاكيا متعلق بأجور المواطنين ورواتبهم في القطاع العام، في حين أن جزءا آخر منه متعلق بإنفاق رأسمالي ذو صلة بالمشاريع التنموية والبنى التحتية والخدمات الاجتماعية.

نخلص إلى أن التنويع الاقتصادي يحتاج إلى جملة من السياسات المتناسقة والمرتبطة فيما بينها لتحقيق الأهداف المرجوة، وبالنسبة للجزائر هناك الكثير مما يلزم القيام به لتحقيق التنويع الاقتصادي، وفك ارتباطها المفرط بقطاع النفط.



خـــاتمـــــة

عملية الانتقال من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم لعملة أي بلد كان، دائما ما تكون عملية معقدة، كون هذا الانتقال يتطلب وجود اقتصاد قوي سمته الأساسية التنويع في الإنتاج، الأمر الذي يسمح له بتحمل الانعكاسات السلبية لعملية التعويم خاصة في مراحلها الأولى

الجزائر و منذ الأزمة النفطية التي عصفت بأركان اقتصادها بداية من عام 1986، انتهجت سياسة الانتقال من نظام التثبيت لقيمة عملتها إلى نظام تعويم سعر صرف الدينار، وهذا تحت إشراف الصندوق النقدي الدولي، وبدأت هذه العملية بالانتقال من نظام الربط لعملتها إلى نظام يعتمد على سلة العمولات لتحديد قيمة الدينار إداريا ثم الانتقال في مرحلة أخرى إلى نظام جلسات التثبيت قبل المرور إلى اعتماد التعويم المدار لصرف الدينار في مرحلة لاحقة، إلا أن هذه العمليات لم تكلل بالنجاح كون هذا التحول لم يكن منظما، لعدم كفاية الاحتياطات الإستراتيجية من الصرف الأجنبي عند بداية عملية التحول، هذا من جهة، ومن جهة أخرى التدخل المكثف للسلطات النقدية في سوق الصرف للدفاع عن قيمة الدينار

أمام هذه الوضعية، أصبح من غير الواقع أن تلجأ السلطات العمومية إلى اتخاذ قرار تعويم عملتها، وهذا بالنظر إلى هشاشة الاقتصاد الوطني والعجز الدائم في الموازنة العامة أضف إلى ذلك ضعف الاستثمارات الخارجية، وتآكل احتياط الصرف الاستراتيجي من العملة الصعبة.

إن كل هذه المعطيات، تجعل من قرار تعويم الدينار الجزائري من قبل السلطات المختصة مغامرة خاسرة مسبقا و قفزة نحو المجهول.

نتائج البحث:

تبين من خلال تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي أن الاقتصاد الجزائري لا يزال في تبعية للقطاع النفطي، ولم يعرف بعد مستوى التنويع الاقتصادي

- يعد الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصادات تركزا وأقلها تنوعا، وعليه يتبين أن العمل على وضع إستراتيجية لتنويع القطاعات خارج المحروقات يعتبر ضرورة حتمية ويمثل تحديا يجب رفعه لتقليص درجة التبعية للمتغيرات الخارجية

- الجزائر في حاجة إلى تنويع محفظة أصولها الوطنية وقاعدتها الإنتاجية، وإدارة ثرواتها إدارة كفؤة وتوجيه استثماراتها في مجالات متنوعة، وكذا إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية ودعمه وتشجيعه ضمن بيئة عمل مرنة ومحفزة.

اختبار صحة فرضيات الدراسة:

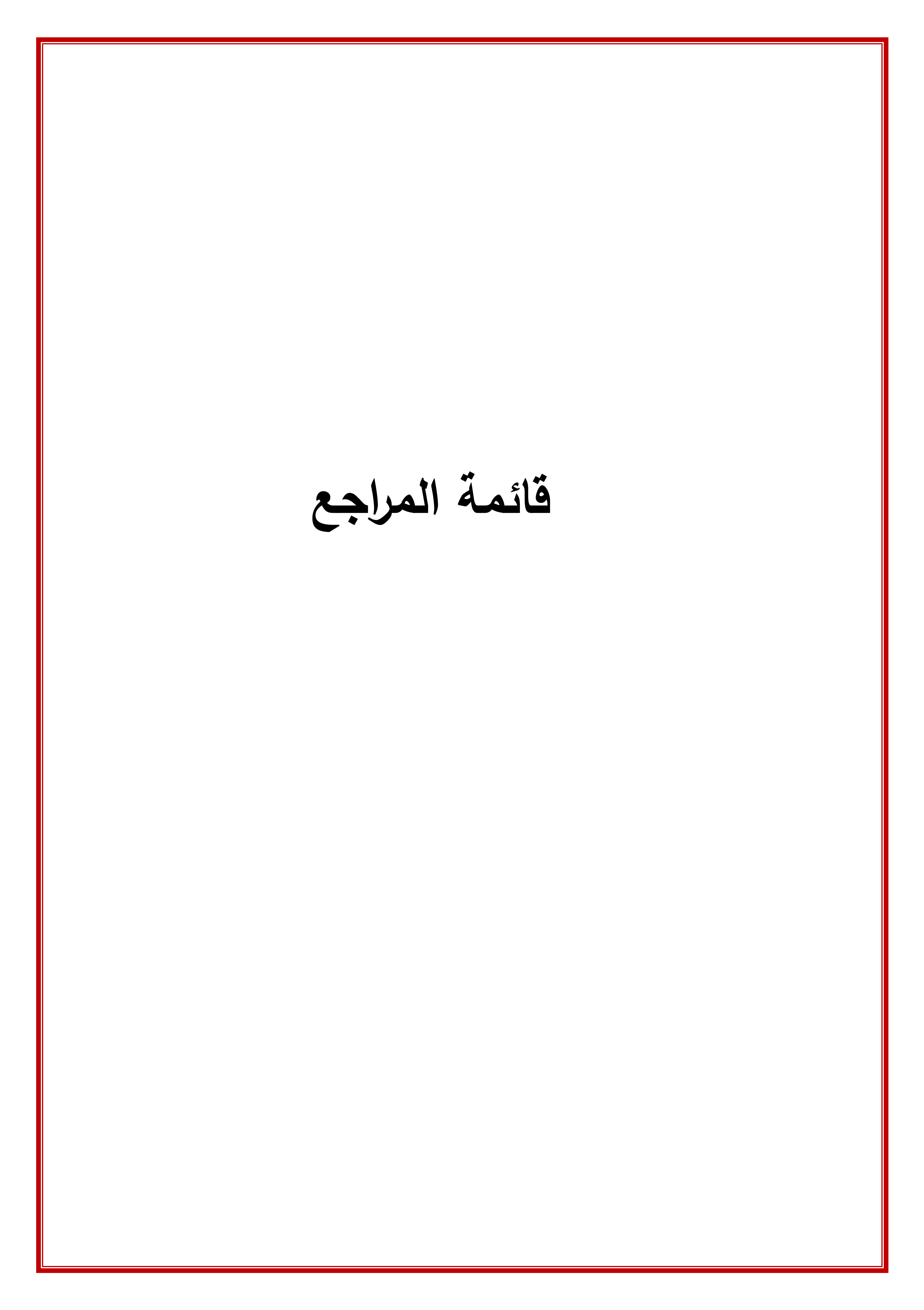
من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تحت الاختبار وكانت الإجابة كما يلي:

1- تتمحور الفرضية الأولى كون أن: عدم استطاعة الدولة الجزائرية تطبيق نظام التعويم نتيجة لتآكل احتياطي الصرف والذي انتقل في فترة وجيزة من 200 مليار دولار مع أواخر 2014 إلى حوالي 62 مليار دولار مع مطلع السنة الحالية.

2- في حين تتمحور الفرضية الثانية على أن: اللجوء إلى التنويع الاقتصادي يساعد على بناء اقتصاد قوي وأقل تعرضا للصدمات الخارجية وهذا ما توصلنا إليه في الدراسة

التوصيات و الاقتراحات:

- ضرورة الاستمرار في الإصلاحات بالتزامن مع ضبط أوضاع المالية للتحول من نموذج يعتمد على الإنفاق الحكومي والذي مصدره إيرادات صادرات المحروقات يتميز بتحرير المبادرات الفردية عبر إشراك القطاع الخاص بشكل كبير في العملية الإنتاجية
- لابد من توجه السياسات العامة للاستثمار نحو التغلب على تبعية الاقتصاد للموارد النفطية، وذلك بتركيز الاستثمار في المجالات التي تضمن تنويع القاعدة الإنتاجية، وتعميم التجارة الإلكترونية.
- ضرورة إتباع إستراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي، والابتعاد عن السياسات الظرفية والمؤقتة



قائمة المراجع

أولا: قائمة الكتب

1- أحمد هني، العملة و النقود، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

2- غكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2012.

3- بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت،ط1، 2009.

4- بكري كامل، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1989.

5- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2004.

6- ضياء مجيد الموساوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998.

7- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر،1999.

ثانيا: الأطروحات و الرسائل:

1- بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2011.

2- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستار، بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2005.

3- خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات 1985-2008، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2012.

4- دوحة سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها، أطروحة دكتوراه، علوم تجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

5- سلمى مميش، اختيار نظام الصرف الملائم للجزائر في ظل الصدمات النفطية-دراسة قياسية 1986-2015، أطروحة ماستر، علوم اقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016.

6- حويشي عبد الله، تقييم فعالية سياسة التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2016)، أطروحة ماستر،علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2017-2018.

7- زراقة محمد، أثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

8- شطباني سعيدة، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة ماجيستير، علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2011-2012.

9- عماري علاء الدين، حكيم بوناصري، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماجيستير، مالية و نقود، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016.

10- منصوري سامية، دراسة قياسية لبعض محددات سعر الصرف في الجزائر للفترة (1975-2013)، مذكرة ماستر أكاديمي، علوم مالية ومحاسبية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015.

ثالثا: الدوريات والمجلات

1- أ: بربري محمد أمين، مبررات و دوافع التوجه الجديد إلى أنظمة الصرف الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد7، جامعة الشلف

2- خليد على، خير قدور، محاولة تحديد المؤشرات ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد18، الجزائر 2012.

3- أ: شعيب بونوة، أ: خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 25، جامعة تلمسان، 2011.

4- أ:بللعما أسماء، أ.د: بن عبد الفتاح دحمان، إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد01، جامعة أدرار، 2018.

رابعا: المواقع الإلكترونية

1- موقع بنك الجزائر www.bank.of algerai.dz

2- إحصائيات البنك العالمي: http/databank.albankaldawli.org

الملخـــص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على توازن ميزان المدفوعات، حيث تم الاعتماد على منهج الوصف والتحليل في سبيل التشخيص السليم لموضوع الدراسة من مختلف جوانبه، باعتبار أن الهدف الرئيسي للتحويل هو تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات والحصول على اقتصاد قوي و متنوع.

خلصت الدراسة إلى أن الجزائر لا تستطيع تعويم عملتها نظرا للظروف الصعبة التي تعاني منها البلاد، وأن مسألة التنويع الاقتصادي تبقى مرهونة بتجاوز التحديات التي تقف أمام تنويع الاقتصاد، من خلال تبني إستراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي بالجزائر، تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، ميزان المدفوعات، التنويع الاقتصادي.

Abstract :

This research aims to study the effect of changes in the Algerian dinar exchange rate on the balance of payments balance. In order to properly diagnose the subject of the study in its various aspects, the method of description and analysis has been used, given that the main objective of the transfer is to encouraging exports, reducing imports, and obtaining a strong and diversified economy.

The study concluded that Algeria can’t float its currency because of the difficult conditions that the country suffers from, and that the issue of economic diversification depends on overcoming the challenges that face the diversifying of the economy, through adopting a long-term strategy for economic diversification in Algeria that guarantees getting rid of dependence on oil resources.

Key words: exchange rate, balance of payments, economic diversification.


بحمد الله